الأمم المتحدة

A/60/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **١٥**

الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهنئتي لكم، سيدي، على انتخابكم للرئاسة، مؤكداً على دعم كيريباس لكم في عملكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السيد جان بينغ، على قيادته القديرة والفعالة خلال الدورة التاسعة والخمسين.

في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في الأسبوع الماضي ناقشنا، في جملة أمور، مستقبل هذه المنظمة وما ننتظره منها. لقد سمعنا عن إنجازات حققتها منظمتنا خلال السنوات الستين الماضية. ونعرب عن امتناننا لكل الدول على تعاونها ودعمها من أجل تحقيق تلك الإنجازات. وأود أن أهنئ الأمين العام وموظفيه على قيادة منظمتنا في هذه الأوقات العصيبة والمضنية.

وسمعنا أيضاً عن إخفاقات منظمتنا. وإذ ندرك الحاجة إلى إصلاح المنظمة ونقر بذلك إقراراً كاملاً، فإننا نشعر بالقلق لأن العديد من أوجه القصور، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وبالأخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إنما مردها إلى عجزنا عن الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الماضي.

تقع على فرادى الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة داخل حدودها، ولكن، نظرا إلى العولمة وتكافل العالم المتزايد، لا يمكن لفرادى الدول أن تحقق التنمية المستدامة وهي تعمل وحدها. لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة من المتفهم أن ثمة حاجة أكبر إلى التعاون والتأييد الخارجيين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51402 (A)

وبعد القيام بتقييم التقدم خلال السنوات الستين المنصرمة فالتحدي الماثل الآن هو النظر في التدابير التي يمكننا بها أن نتناول على نحو جماعي وعن طريق الأمم المتحدة الحاجات والشواغل التي سلط الضوء عليها خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى. ومما يستحق الاهتمام الخاص الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة.

وبينما يمكن أن تصنف كيريباس على أنها بلد أقل نموا ودولة نامية جزرية صغيرة فإن شعب كيريباس لدية رغبة حقيقية في أن يطور نفسه وفي أن يطور في نفس الوقت بلده. وعلينا بوصفنا ممثليه المنتخبين ولاية وواجب واضحان بأن نبذل قصارى الجهد لتحقيق تطلعاته إلى التنمية.

تشكل المسائل السكانية تحديا كبيرا في جهودنا الإنمائية. وضع تركيز أكبر في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية على الجهود المتضافرة للنهوض بتنظيم الأسرة على نحو فعال. والعدد المتزايد من الشباب العاطلين عن العمل يوجد مسائل اجتماعية جديدة. نحن ملتزمون بتوجيه طاقة شبابنا إلى حرف إنتاجية وجديرة بالاهتمام. وفرص العمل في الخارج للرجال والنساء على حد سواء، من قبيل الترتيبات الموضوعة مع شركات النقل الأجنبية وشركات الصيد ومشغلي السفن السياحية، سيجري توسيعها، وسيجري استكشاف فرص جديدة. ومشروع فتة الوصول إلى المحيط الهادئ الذي وضعته حكومة نيوزيلندا نموذج نستحسنه، وهو يستحق قيام بلدان أخرى بفحصه على نحو أدق.

وكلفة الوقود المتصاعدة مسألة تدعو إلى قلقنا البالغ. ولكلفات الوقود المتزايدة أقوى الأثر في أقل البلدان نموا التي هي أيضا أقل البلدان قدرة على دفعها. ولذلك فإن الحاجة إلى التعجيل باستحداث مصادر بديلة للطاقة، بما في ذلك الطاقة النظيفة والمتجددة، هي الآن أكبر مما كانت في أي وقت مضى.

نعتقد اعتقادا جازما بأن مواردنا من مصائد الأسماك يمكن أن توفر لنا الأساس لتحقيق مستقبل مستدام، ولكن حتى يكون في استطاعتنا القيام بذلك سنحتاج إلى المساعدة من شركائنا في التنمية في توفير الحوافز الضرورية عن طريق توفير خطط استئمانية للمستثمرين الذين لديهم القدرة والإرادة على إنشاء منشآت على الشواطئ داخل البلدان المالكة للموارد.

ولكن قبل أن يكون في مقدورنا تحقيق ذلك، وإذا أردنا تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، سنواصل الاعتماد على هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي.

والمسائل البيئية، وخصوصا تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر، مسائل أمنية بالنسبة إلى البلدان التي تضم الجزر المرجانية المنخفضة مثل كيريباس. من اللازم بذل جهد عالمي ومتضافر، بما في ذلك الالتزام السياسي الأقوى، لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ولدينا تقدير للتأييد الذي تلقيناه ولا نزال نتلقاه في وضع تدابير التكيف مع تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. بيد أننا نقر بالحاجة الآن إلى النظر بجد في خيار نقل شعوبنا عند الضرورة – خيار لا يمكن أن يجري تناوله على نحو ذي مغزى إلا ضمن هذا المحفل.

وتقر كيريباس على نحو تام بالحاجة إلى الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة. إن البيئة التي تعمل فيها المنظمة الآن تختلف اختلافا كبيرا جدا عن تلك التي كانت سائدة سنة ١٩٤٥. يجب إجراء الإصلاح لضمان أن تبقى المنظمة مؤسسة تهم البلدان الأعضاء فيها.

والإرهاب يهدد الجميع. تدين كيريباس الإرهاب في جميع أشكاله وتجلياته، ونحن نؤيد المكافحة العالمية ضد

الإرهاب. ولاحظنا بقلق متزايد شيوع الإرهاب في العالم. وليس في وسعنا ألا نعبأ بالإرهاب، وسنسهم، ضمن مواردنا المحدودة، في الحرب على الإرهاب. ونسعى إلى الحصول على التأييد من الجهات ذات القدرة والإرادة على تنفيذ وإنفاذ التشريع المضاد للإرهاب، وهو التشريع الذي أقررناه امتثالا لالتزاماتنا بوصفنا عضوا في المجتمع العالمي.

وقدمت كيريباس إسهامها لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. وسنواصل الإسهام في ذلك الجهد الإقليمي ما دامت الحاجة قائمة. وكيريباس معنية أيضا بالإسهام بشرطة مدنية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتؤيد كيريباس توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. ونرى أن البلدان، مثل اليابان، التي تسهم إسهاما كبيرا في برامج الأمم المتحدة الناهضة بالسلام والأمن والتنمية تستحق مقعدا دائما في مجلس الأمن.

ونعتقد، ونحن ننظر في إصلاح الأمم المتحدة ونحتفل بمضي ستين سنة على إنشاء الأمم المتحدة، بأن الوقت حان الآن للنظر في مسألة تايوان وشعبها البالغ تعداده ٢٣ مليونا. تايوان بلد فيه تزدهر الديمقراطية، والغلبة لسيادة القانون وحقوق الإنسان محترمة. وبقيت تايوان أيضا قادرة على التقدم بإسهامات هامة وراغبة في تقديم هذه الإسهامات في الجهود التعاونية لتأمين السلام والأمن والازدهار في العالم.

ونعتقد أيضا بأنه، مهما كانت الآراء فيما إذا كانت قضية تايوان مسألة محلية أم لا، لا يمكن أن يوجد مبرر لتأييد المبادرات المنطوية على التهديد، من قبيل ما يسمى القانون المناوئ للانفصال، وهو القانون الذي يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى في الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وأنا على ثقة بأننا سنعمل، تحت قيادتكم، سيدي، بوحدة الغرض وربما بقدر أقل من اتخاذ مواقف معينة، لتناول التحديات الماثلة أمامنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب السيد أنوت تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كارلوس غوميز، جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.

اصطحب السيد كارلوس غوميز، جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بدولة السيد كارلوس غوميز، جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غوميز (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية من النص الفرنسي الذي وفره الوفد): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وبالنظر إلى دوركم في هذه اللحظة الحرجة، فإن غينيا–بيساو، بوصفها نائب الرئيس في هذه الدورة، لن تدخر جهدا تأييدا لكم في القيام بعملكم.

وأقدم أيضا تهانئي الأحر لسلفكم، السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية غابون الشقيقة، على الالتزام والمهارة اللذين أظهرهما خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

وأهنئ أيضا الأمين العام، السيد كوفي عنان، على عمله الممتاز على رأس منظمتنا لتعزيز مصداقيتها وللنهوض بتضامنها الدولي الجوهري ولتحقيق توافق الآراء على مسائل رئيسية تتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب والتنمية وحقوق الإنسان.

ينتظر العالم بزوغ فجر نظام جديد سيتطلب إطارا سياسيا دوليا أكثر واقعية وديمقراطية، والإرادة الجماعية لجميع الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تواجه البشرية في سياق التكافل المتزايد. ونؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وأعيد ذكر استعداد بلدي للإسهام في كل الاتفاقات العالمية التي ستتيح لنا التصدي للتحديات الراهنة، تحديات التنمية والأمن ومكافحة الإرهاب الدولي واحترام حقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، وخصوصا إصلاح مجلس الأمن، حيث ينبغي لأفريقيا أن تتمتع بالحق المشروع في شغل مقعدين دائمين.

ولإجراء هذه الإصلاحات، من الأهمية بمكان أن يكون ثمة إرادة سياسية، تقوم على أساس إجراءات جماعية للدول، مما هو أساس هذه المنظومة الدولية. ومهما بالغتُ فلن أؤكد بما يكفي أن هذا التعاون الذي قد يؤدي إلى العمل الجماعي لن يكون ممكنا إلا إذا وَضَعت سياسات بلداننا احتياجات مواطنينا موضعَ اعتبار، فضلا عن احتياجات الآخرين، لأننا جزء من أسرة الإنسانية الواحدة، ونحن مضطرون إلى أن نعيش معا على هذا الكوكب ذاته. وعلينا واجب المشاركة فيه وحمايته.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلقي إزاء ظاهرة العولمة. ونحن مدركون لما لعولمةٍ أحسنت إدارتها من إمكانيات هائلة ومزايا، ولجميع ما يمكنها تقديمه في مجالات الاقتصاد والمال والتجارة والتكنولوجيا والاتصالات. غير أن من الهام كذلك، في مرحلة العولمة هذه، أن نُقر بأنها ليست على ما يكفي من شمول. فالاستبعاد والتهميش في العلاقات الدولية هما من الآثار السلبية للعولمة. وهذه عوامل تُسهم في وجود الصراعات وانتشارها – وهي حالات تقتضي ردودا عالمية، مناسبة التنسيق، علاوة على أُطر متعددة الأطراف للحوار والاتفاق والتواصل الفعال.

إن الصراع بين الدول والحروب الأهلية والجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنواعها هي ظاهرات تهدد بخطرها الأمن الدولي. لكن المخاطر لا تقتصر على المجالات المعددة وحدها؛ فهي تشمل أيضا الفقر والأوبئة والكوارث الطبيعية التي تصيب كرتنا.

إن الرابط المتنامي بين الأمن والتنمية دليل على أن التعبير عن التضامن المرغوب فيه بصدد تمويل تنمية الفقراء لازم أكثر من أي وقت مضى. وهذا الموقف المسؤول والإيجابي هو من أهم أركان جهودنا الرامية إلى متابعة الأهداف الإنمائي للألفية، وهو تحدٍّ لا يمكن للبشرية عدم مواجهته. وأرجو أن تتوفر إرادة سياسية كافية لأن تبدد الشراكة الجديدة من أجل التنمية التي نريد أن نراها تقوم فيما بين الدول في المستقبل القريب جدا – تبدد كل الشكوك وتحقق الآمال المعقودة أثناء المؤتمرات المنظمة دوليا في إطار الأمم المتحدة، في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وما يتصل بها.

والوثيقة الختامية التي اعتُمدت مؤخرا في ختام الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا لا تزال

غير كافية، لكنها وثيقة تطلعية. ويجب أن نسلط الضوء على أنه لا بد من مواصلة المناقشات والاتفاقات والمفاوضات بطريقة شفافة، بغرض تحقيق النتائج المرغوب فيها من جميع الدول الأعضاء.

كانت أفريقيا مؤخرا موضوع ما تستحق من الاهتمام المتزايد من قِبل المجتمع الدولي. ويسرني أن أعرب عن ارتياحنا للقرار المتخذ مؤخرا في قمة مجموعة الثمانية فيما يتصل بإلغاء ديون بعض البلدان الأفريقية، وعن إمكان توسيع نطاق هذا التدبير بحيث يشمل بلدانا فقيرة أخرى، بما في ذلك بلدي، غينيا – بيساو.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ستواصل غينيا – بيساو وستُنهي عملية العودة التامة إلى الحياة الدستورية الطبيعية عن طريق انتخابات رئاسية. ونجاح هذه الفترة السياسية الانتقالية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نتيجة أثمرتها علاقات متوازنة فيما بين مؤسسات الجمهورية، على أساس فصل السلطات، تتسم بالحكم الرشيد.

وعلينا أن نعترف بأن ذلك لم يكن من السهل دوما، وقد واجهنا في أحيان كثيرة أوضاعا تفوق قدرتنا الوطنية على حل المشكلة. وقد كان الإطار المستمر للتعاون والاتفاق مع المجتمع الدولي وسيلة هامة لمتابعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعملية السياسية الداخلية. أود أن أعبر عن شكري للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية، لإسهامها في عملية الانتقال السياسية في بلدنا. ولولا هذا الدعم المقدم لغينيا – بيساو، لصعب علينا مواجهة عوائق المرحلة الانتقالية الكثيرة.

إن الدور الذي أدته منظومة الأمم المتحدة – الفريق المتخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو على وجه الخصوص – جدير بتنويه خاص وبشكرنا الحار الصادق.

وقد كان دعم المجتمع الدولي كبير الأهمية في نجاح الفترة الانتقالية في غينيا – بيساو. غير أنه لا بد من مزيد من العمل الحاسم، لمواجهة تحديات الإعمار وإعادة بناء البنية التحتية في بلدي، لتحسين الاقتصاد وتهيئة الحد الأدنى من ظروفٍ تمكن من الحكم، ولتعزيز أساس دولة ديمقراطية، نتمنى أن نراها في غينيا – بيساو. وهذه عوامل هامة للسلم وللاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأنا مرة أخرى أدعو من هذا المنبر إلى أن يقدِّم المجتمع الدولي دعمه في مؤتمر المائدة المستديرة للجهات المانحة الذي يُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، مع شركاء في السلام للتنمية، بغرض أن نعتمد معا وثيقة خاصة بالاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وهذا الهدف ينسجم مع شواغل الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم مساعدة أشد فعالية للبلدان التي تشهد حالات ما بعد الصراع، هذه الشواغل الواردة في اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام، الذي نؤيِّده كل التأييد.

ونُقر باحترام قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الاقتصادي والمالي الرشيد. ونرى أنها أساس سيادة القانون. ونجدد تأكيد حكومتي، بما يمثل امتثالا صارما لدستورنا، بالعمل بتعاونٍ وثيق مع جميع مؤسسات الجمهورية لتهيئة ظروف تستهدف تعزيز الوفاق الوطني والسلم والاستقرار السياسي الداخلي، ولتعزيز علاقات الصداقة والأخوّة والتضامن مع جيراننا، لإعادة إحلال جو الثقة والمصداقية والشراكة الفعلية، الدائمة مع المجتمع الدولي بكامله، في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو للبيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطُحب الأونرابل سواريس سامبو، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي السيد سومسافات لينغسافاد، نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللغة اللاوسية؛ وفَّر للوفد النص الانكليزي): أود، في مستهل كلامي، أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وأنا على ثقة بأنكم، بما أوتيتم من خبرة ومهارات دبلوماسية، ستوجهون مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أنقل تقديرنا البالغ لمعالي السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والخمسين، على كفاءته في ترؤسه أعمالنا وعلى المنجزات الرائعة المسجلة في تلك الدورة.

والأمم المتحدة، منظمتنا المتعددة الأطراف الوحيدة، هي – بعد ستين عاما من إنشائها – على مفترق طرق. وعندما أُنشئت المنظمة، كان تعزيز السلم والأمن، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهدافها الرئيسية. وقد رُسمت صورتها الفكرية لإنقاذ الأجيال المتتالية من آفة الحرب وانعدام الأمن، والقضاء على الفقر وللتقدم في سبيل ازدهار اقتصادي يعم الجميع.

واليوم، لا يزال العالم حافلا بالصراعات والعنف وانعدام الأمن والجوع واليأس. ولذلك كان كل شيء يدعونا إلى العمل جماعيا لإصلاح ولتعزيز هذه المؤسسة المتعددة الأطراف، بما يمكِّنها من استجابة فعالة للتحديات المعقدة الكثيرة التي يواجهها العالم الآن.

وفي عملية الإصلاح هذه، أصبح إنعاش الجمعية العامة الآن من المسائل الحاسمة المطروحة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. ونرى أن الجمعية العامة، التي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي أن تستمر في أداء دور مركزي باعتبارها الجهاز الرئيسي للمداولات وصنع السياسات والتمثيل. وينبغي أن تكون محفلا للبيانات السياسية الرفيعة المستوى، وكذلك للنظر في بنود جدول الأعمال ذات الأهمية والإلحاحية السياسية الخاصة، ضمن أمور أخرى. ولكي نعزز دور وسلطة الجمعية العامة، ينبغي للدول الأعضاء أن تؤكد ضرورة الاحترام الكامل للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة واستعادة توازنها تماما، وذلك ضمن اختصاصاتها وولاياتها، ووفقا للميثاق.

ولقد قرر زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، أن يسعوا جاهدين إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نأسف لأن المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في نيويورك من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بالأعمدة الثلاثة. وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تظل ملتزمة بالمعاهدة، وتعتقد أنه ينبغي أن تظل المعاهدة تتمتع بوضع مركزي في إطار نزع السلاح العالمي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يتسم بالنمو البطيء وغير المتكافئ وعدم الاستقرار. وقد تتيح العولمة فرصا عديدة عظيمة لعدد من البلدان. ولكنها تشكل أيضا تحديات

ومخاطر عديدة للعالم النامي، خاصة فئاته الأكثر ضعفا، وهي اقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وفي الواقع، لم تسفر عملية العولمة بين البلدان وداخلها عن مكاسب متساوية. فالفجوة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي تتسع، ويساورنا جميعا قلق شديد إزاء تزايد الفقر في العديد من البلدان النامية.

ولكي تجني البلدان النامية ثمار العولمة، ثمة حاجة إلى بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للتنمية. ولذلك ينبغي أن نسعى جميعا إلى تحقيق تماسك أكبر بين الأنظمة الدولية التجارية والنقدية والمالية.

ومن بين الفئات الأكثر ضعفا، تستحق البلدان النامية غير الساحلية اهتماما خاصا. ولقد كان برنامج عمل ألماتي، الذي اعتُمد عام ٢٠٠٣، وثيقة بارزة حددت خمسة مجالات ذات أولوية. وتوافق آراء ساو باولو، الذي اعتمده عام ٢٠٠٤ مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية، قد أقر بأن البلدان النامية غير الساحلية هي، ضمن أمور أخرى، اقتصادات صغيرة وضعيفة. وهاتان الوثيقتان، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، تشكل إنجازا كبيرا تبني عليه مجموعة البلدان النامية غير الساحلية حتى تتقدم في خدمة قضيتها المشروعة. وبصفتي رئيسا لتلك المجموعة، أناشد المجتمع الدولي أن يتعاطف مع مساعينا وأن يدعمها.

وبغية تعزيز الوحدة والتضامن بين بلدان الجنوب، ومتابعةً لتنفيذ برنامج عمل هافانا، الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب الأول عام ٢٠٠٠، تم عقد مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ والصين في الدوحة، قطر، من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ودعا إعلان وبرنامج عمل الدوحة، اللذان اعتمدا في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، إلى بذل جهد أكبر لتعميق وتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لبلدان الجنوب.

وفي نيسان/أبريل الماضي، عُقد مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي في جاكرتا، إندونيسيا، بهدف إحياء روح مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ ورسم خريطة لمستقبل التعاون بين القارتين من أجل التوصل إلى شراكة استراتيجية آسيوية – أفريقية جديدة. وتلك الشراكة، التي انطلقت من مؤتمر القمة، تشكل ركيزة هامة لزيادة توطيد التعاون بين الجنوب والجنوب.

وأود أن أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، على جهوده الحثيثة لضمان نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. وتثمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عاليا الوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات، والتي أعادوا فيها التأكيد على إعلان الألفية والتزامهم بالتنفيذ الفعال والكامل لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

وبالنظر إلى طموحات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، فإن مؤتمر قمة الجنوب الثاني، الذي عُقد في الدوحة، طالب حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي إلى جانب كونه حظرا أحادي الطرف ومنافيا للميثاق والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار فإنه يسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية جمة لشعب كوبا.

وفي شبه الجزيرة الكورية، نرحب باستئناف المحادثات السداسية مؤخرا، وهو استئناف أحرز تقدما هاما. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن الأمل في أن

تبذل الأطراف المعنية مزيدا من الجهود المشتركة وأن تشرع في إجراءات ملموسة على أساس المبادئ والالتزامات الواردة في الإعلان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبة الجزيرة الكورية، مما يسهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعاون الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا.

وفي الشرق الأوسط، ورغم أن الحالة ما زالت عويصة ومعقدة، تم إحراز قدر من التقدم ينبغي التشجيع على تعزيزه. ولتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة، ينبغي حل المسألة الفلسطينية من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تعيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وما زالت الحالة في العراق تثير قلق المجتمع الدولي. ولدينا أمل حقيقي في إمكانية تحقيق دوام السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد قريبا، بما يمهد الطريق أمام الشعب العراقي لكي يتحكم بشكل حقيقي في مستقبله ومصيره.

في عام ٢٠٠٥ تحل الذكرى السنوية الثلاثون لإعلان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهذا حدث تاريخي ذو دلالة عظيمة في الحياة السياسية للأمة. وبصفة عامة، الاقتصاد الوطني مستمر في النمو بخطى منتظمة. فلقد وصل معدل النمو إلى ٧,٢ في المائة عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. والاستثمارات الأجنبية آخذة في التزايد، وتم تثبيت الاستقرار السياسي والوفاق الاجتماعي والأمن، والأحوال المعيشية للشعب آخذة في التحسن. فلقد اتحد شعب لاو المتعدد الأعراق لبناء الدولة، وهو يتمتع في الوقت ذاته بالحقوق الأساسية، بما فيها الحق في الإيمان أو عدم الإيمان بأية ديانة. علاوة على ذلك، ما زالت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بتنفيذ سياسة تهدف إلى إقامة دولة ترتكز على سيادة القانون حتى تكفل الحرية والديمقراطية والمصالح المشروعة لمواطنيها، وأيضا للأجانب المقيمين والأجانب الآخرين الذين يعيشون ويعملون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وعلى الصعيد الخارجي، شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مشاركة قوية في الأنشطة الإقليمية والدولية المتعددة الجوانب والرامية إلى تشجيع السلام والاستقرار والصداقة وتعزيز التعاون الإنمائي. ومن أعظم الأحداث بالنسبة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كان الاستضافة التاريخية لمؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرقي أسيا (آسيان) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والذي تلاه الانعقاد الناجح للاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لرابطة آسيان من ٢٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ومؤتمرات ما بعد الاجتماع الوزاري، والمنتدى الإقليمي الثاني عشر لرابطة آسيان. وتُظهر تلك الأحداث الإحساس الكبير لدى كل شعب لاو المتعدد الأعراق بالمسؤولية عن تولي البلد لرئاسة رابطة آسيان خلال الشهور الاثني عشر الماضية.

وفضلا عن ذلك، أسهمت تلك الإنجازات إسهاما كبيرا في تضييق الفجوات الإنمائية داخل البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيز تحقيق مجتمع الرابطة. ولذلك المجتمع ثلاث ركائز هي: المجتمع الأمني للرابطة، والمجتمع الاقتصادي للرابطة، والمجتمع الثقافي - الاجتماعي للرابطة، وجميع هذه المجتمعات متشابكة على نحو وثيق ومتآزرة يشد بعضها بعضا بهدف كفالة السلام الدائم والاستقرار والازدهار المشترك في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غيلرمان (إسرائيل).

وتأمل الرابطة أن تشارك البلدان الصديقة والأمم المتحدة بصورة أكبر في تنفيذ برنامج عمل فينتيان وإنشاء صندوق الرابطة الإنمائي للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وبخاصة في مجالات تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وتنمية الطاقة.

ولا يمكن تحقيق السلام بدون التنمية، والتنمية بدورها لا يمكن تحقيقها بدون التعاون بين الدول، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور حفاز هام.

ولكن لا يمكن تعزيز الأمم المتحدة – المنظمة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة – إذا لم تعتنق المنظمة، بقدر متساو، شواغل الجميع، بما في ذلك الدول الصغيرة والهشة والضعيفة، التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا جميعا أن نذكر أنفسنا بان الأجيال المقبلة لن تحكم على أقوالنا والمبادئ التي نعتنقها فحسب، بل أنها ستحكم أيضا على الأعمال التي نقوم بها لتحقيق التنمية للبشرية بأسرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سيلفان شالوم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إسرائيل.

السيد شالوم (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أشعر بسرور فريد إذ أثني على معالي السفير دان غيلرمان، سفيري إلى الأمم المتحدة، الذي يرأس الجلسة حاليا بعد انتخابه لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة هذه في الدورة، وأتمنى له كل النجاح.

إن هذه أوقات يشوبها التفاؤل في الشرق الأوسط. وبدأ يزول الجدار الحديدي الذي حدد فترة أجيال علاقات إسرائيل مع معظم العالم العربي والمسلم. وتتزايد اتصالات إسرائيل بالدول العربية والمسلمة بمعدل لم يشهد أبدا من قبل. والبلدان مثل باكستان وغيرها، التي رفضت في الماضي الاعتراف ببشريتنا المشتركة، تمد اليوم أيديها في صداقة واعتراف. وتزدهر العلاقات مع دول مسلمة رئيسية، مثل تركيا، في حين تتحسن باستمرار علاقاتنا السلمية مع كلتا مصر والأردن.

وهنا في نيويورك هذا الأسبوع، تشرفت بلقاء أكثر من ١٠ من زملائي من العالم العربي والمسلم – وهو عدد لا يمكن التفكير فيه قبل فترة قصيرة لا تتجاوز عامين. وكانت تلك اللقاءات ودية، على النحو المناسب لبلدان ليست في حالة صراع – حدودي أو اقتصادي. وترحب إسرائيل بهذا الاستعداد الجديد لإجراء اتصالات، ونناشد جيراننا أن يبنوا على القواعد التي نرسيها الآن. فالاتصالات بين إسرائيل وجيرانها البلدان العربية والمسلمة مفيدة للمنطقة ومفيدة للسلام.

وجميعنا نتشاطر مصلحة مشتركة في بناء منطقة تحظى بالتسامح والتعاون – منطقة يمسك فيها بزمام المبادرة المعتدلون وليس المتطرفون، الذين حدد عنفهم المسار وقتا طويلا جدا. وفي الواقع، فان الذين يرغبون حقا في مساعدة الفلسطينيين وتحقيق فوائد السلام والازدهار لهم يجب أن يدركوا أن إقامة الاتصالات والتعاون مع إسرائيل تشكل العنصر الحاسم في تلك العملية.

إن إمكانيات التعاون زاخرة. ففي مجالات متنوعة مثل الزراعة والصحة والبيئة والنقل والكهرباء، فان الفوائد المحتملة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط فوائد هائلة. ويمكن لمثل ذلك التعاون أن يحقق فوائد ملموسة وعاجلة، كما يظهر تحسين علاقات إسرائيل مع الأردن ومصر.

وللأسف، ما زال العديد من علاقاتنا مع العالم العربي والمسلم محاطا بستار كثيف من السرية، ومخفية عن

الرأي العام. واليوم، أناشد زملائي العرب والمسلمين أن يكشفوا عن تلك الاتصالات حتى تدرك شعوبنا الرغبة المشتركة في العمل كل منها مع الآخر لتحقيق السلام والازدهار في منطقتنا. وأناشد قادة العالم العربي والمسلم أن ينضموا إلينا في الكلام لسكاننا عن السلام بدلا من الصراع وعن أسباب التعاون بدلا من أسباب المقاطعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، سأجلس إلى جانب زملائي العرب والمسلمين في اجتماعين دوليين هما: مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في تونس؛ ومؤتمر قمة الشراكة الأوروبية – المتوسطية، الذي سيعقد في برشلونة. وأناشد المجتمع الدولي ونظرائي العرب والمسلمين أن يعملوا بالترافق معنا بغية ضمان أن يسفر هذان الاجتماعان عن مشاريع ملموسة تساعد على تعزيز جهودنا السلمية على ارض الواقع.

وحان الوقت أيضا لأن يجدد المجتمع الدولي استثماره في مستقبل الشرق الأوسط بإحياء المسار المتعدد الأطراف لمحادثات السلام في الشرق الأوسط.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعا واحدا، استكملت إسرائيل إخلاء جميع المجتمعات الإسرائيلية في قطاع غزة. وأسر بكاملها – العديد منها عاش وفلح تلك الأراضي طيلة ثلاثة أجيال – طلبت منها حكومتها أن تغادر وان تبدأ حياتها من جديد. واليوم، لا يوجد أي إسرائيليين في غزة. وانتهى الآن الحكم العسكري الإسرائيلي. والمسؤولية عن شؤون غزة وسكانها الآن في أيدي الفلسطينيين. وفتحت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل الباب لمستقبل جديد، وندعو جيراننا إلى أن يسيروا معنا بالترافق من خلال ذلك الباب.

ونحن ملتزمون بخريطة الطريق، ونود أن نعود إلى تنفيذها الكامل. وبغية القيام بذلك، يلزمنا شريك. وشريك ملتزم، كما نحن ملتزمون، بالتسوية السلمية للخلافات، وبالمبادئ الديمقراطية والعالمية التي يقوم على أساسها السلام.

وتولي إسرائيل أهمية كبيرة لتحمل الفلسطينيين للمسؤولية. وفي ذلك يكمن أساس إحراز تقدم نحو السلام. ويوفر نقل المسؤولية عن غزة للجانب الفلسطيني فرصة لأن يتولى زمام مصيره بنفسه؛ وهي فرصة ليست لأن يقولوا إننا نريد أن نحكم فحسب، بل لأن يظهروا أنهم مستعدون للقيام بذلك وقادرون عليه. ونأمل أن تكون غزة نموذجا لكيفية تمكن السلطة الفلسطينية من بناء مجتمع ديمقراطي وسلمي وقادر على العمل.

واعترافا بأهمية هذه اللحظة، تبذل إسرائيل جهدا شاقا لضمان أن يوفر للقائد الفلسطيني محمود عباس كل الفرص لتثبيت سلطته. ونريد تهيئة الظروف التي ستفيد المواطنين الفلسطينيين العاديين، بدون أن تمثل تهديدا أمنيا لإسرائيل.

وأعربت إسرائيل عن تأييدها القوي لتقديم المعونة والمساعدة الدوليتين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غزة، ونحن ملتزمون بتيسير تلك الجهود. وتشكل المشاركة الدولية البناءة أمرا حاسما لنجاح السلطة الفلسطينية. ويجب أن تكون أولوية المجتمع الدولي الآن كفالة تمكن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها من إيصال الخدمات وإحراز النتائج التي يتوقعها ويستحقها الشعب الفلسطيني وشعبنا.

والتعمير الاقتصادي ليس كافيا، بطبيعة الحال. وعلى السلطة الفلسطينية أيضا أن تفي بالتزامها بإنهاء حملة الإرهاب ضد إسرائيل. وبالنسبة لإسرائيل، يشكل الأمن مسألة لن نتنازل أبدا بشأنها. ونصر على إنهاء الإرهاب وتفكيك بنيته التحتية، بغية ضمان سلامة مواطنينا، وحتى يمكن نجاح جهود السلام التي نبذلها.

ويقتضي تحويل غزة إلى نموذج ناجح أن تتصرف السلطة الفلسطينية لتعزيز الديمقراطية وحمايتها من أعدائها. وفي هذا، كما في حالة الأمن، لا مجال لتخفيضات. ومجرد إجراء الانتخابات لا يضمن الاعتدال والحكم المتسم بالمسؤولية.

ومنذ يومين نظمت منظمة حماس الإرهابية في غزة اجتماعا ضم ١٠ ٠٠٠ رجل مسلح كرسوا أنفسهم لشن حرب مقدسة على إسرائيل. وتسعى حماس، على غرار القاعدة وغيرها من المنظمات في شبكة الإرهاب العالمي، لتدمير كل ما يحاول المجتمع الدولي والمعتدلون في منطقتنا تشييده، من تسامح وديمقراطية وسلام. وحماس مسؤولة عن قتل مئات المدنيين الإسرائيليين عمدا، ومن بينهم عشرات النساء والأطفال. ولا يمكن لإسرائيل أن تمنح الشرعية، ولن تمنحها، لمنظمة كهذه. ولن نتعاون مع رغبتها في المشاركة في الانتخابات الفلسطينية المقبلة. وندعو المجتمع الدولي إلى إيضاح معارضته لإدراج هؤلاء الإرهابيين ضمن العملية الديمقراطية. وإذا أريد لغزة فعلا أن تكون النموذج الإيجابي الذي نود جميعا أن نراه، فيجب تمكين من يروجون للحوار وليس للعنف.

إن الخطر الرئيسي الذي يتهدد الأمن العالمي والزخم المتجدد نحو إجراء الحوار وإحلال السلام في الشرق الأوسط اليوم هو إيران ومطامعها النووية. ونظام إيران المتعصب لا يزال مصمما على المضي في برنامجه للأسلحة النووية،كما يبرهن على ذلك بوضوح شديد البيان الذي أدلى به أمام هذه الجمعية رئيس إيران المنتخب حديثا. وترحب إسرائيل بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، بمساندة من الولايات المتحدة، لحرمان إيران من القدرة على ترويع العالم بالأسلحة النووية.

وفي هذه اللحظة يجتمع في فيينا لمناقشة هذه المسألة العاجلة مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدعوهم إلى الحيلولة دون اقتناء هذا النظام الشرير للأسلحة النووية. فأمن الكرة الأرضية بأسرها واستقرارها في الميزان. ولهذا السبب من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بصفة عاجلة. ويجب أن يهب المجتمع الدولي كشخص واحد ويستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفه لوقف إيران قبل أن تكتسب القدرة النووية. فلا يجب أن ندع مصير البشرية في أيدي طغاة طهران.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، عقدت هذه الجمعية دورة استثنائية في ذكرى محرقة اليهود وللإعراب عن التقدير لشجاعة الجنود والدول التي خلصت يهود أوروبا والعالم من كارثة ذلك الكابوس المظلم. وتثني إسرائيل على مجتمع الأمم لوقوفه صفا واحدا في هذه الذكرى السنوية إعرابا عن الالتزام بالصيحة ”لن يتكرر ذلك بعد الآن“. ونثني على تسليم الأمين العام وهذه الجمعية بوجوب أن يوجد التزام عالمي بتذكر المحرقة. فلن يحمينا في نهاية المطاف من الطغيان والتطرف سوى التصميم على الدفاع عن القيم العالمية المتمثلة في التسامح وقدسية الحياة الإنسانية.

من هذا المنطلق، تدعو إسرائيل الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار مقدم من إسرائيل ودول أخرى تشاركها تفكيرها بتخليد ذكرى محرقة اليهود، وتدعو لبذل جهود تعليمية على الصعيد العالمي لضمان تعلّم دروسها. ولنا في اليوم بصفة خاصة، حيث توفي اليوم أكبر مطاردي النازيين في العالم، سيمون روزنثال، تذكير لنا بأن محرقة اليهود أخذت تنمحى من الذاكرة الإنسانية وتودع ذاكرة التاريخ. وحين يغادرنا جيل الناجين منها، فمن سيروي قصتهم إن لم نروِها نحن؟

إن الدورة الاستثنائية في ذكرى المحرقة ليست إلا نموذجا واحدا للتحول الطيب الذي طرأ على اتجاه هذه

المؤسسة حيال إسرائيل. وانتخابنا نائبا لرئيس هذه الجمعية مثال آخر. وأود أن أثني على الأمين العام لإسهامه الفريد في هذا الاتجاه الإيجابي. فعلاقات إسرائيل بالأمم المتحدة أفضل اليوم مما كانت في أي وقت مضى. ورغم ذلك فإننا ما زلنا بعيدين عن حيث ينبغي أن نكون.

وأدعو جميع الدول المجتمعة هنا إلى أن تدرس كيف تستطيع هي الأخرى أن تسهم في تعزيز أخذ الأمم المتحدة بنهج أكثر توازنا وإيجابية تجاه إسرائيل. فلا يمكن أن تكون الأمم المتحدة مخلصة لمبادئها السامية والعالمية إن استمرت في إهدار الموارد الشحيحة وفي كونها محفلا للعداء والتعصب ضد إحدى الدول الأعضاء فيها.

لقد ولدت الأمم المتحدة من الرؤية النبيلة المتمثلة في جلب المثل العليا للسلام والأمن وحقوق الإنسان لجميع الشعوب. ومن دواعي الأسف أن واقع الأمم المتحدة لا يزال بعيدا عن المثل الأعلى للأمم المتحدة. وإجراء إصلاح كبير هو أمر يتسم بأهمية عاجلة وحاسمة. وتنضم إسرائيل إلى زملائنا من الدول الأعضاء وشعوبها في رغبتها أن ترى الأمم المتحدة تحقق رؤية مؤسسيها؛ في أن ترى الأمم المتحدة تعمل بمثابة قوة للخير في مواجهة تحديات عصرنا الكثيرة.

إن إسرائيل تسعى إلى أن تحتل مكانها اللائق كبلد له كافة الحقوق على قدم المساواة في هذه المؤسسة. نسعى لأن نحقق إمكانياتنا الكاملة للإسهام في جدول الأعمال العالمي. لهذا السبب قررت أن أعرض لأول مرة ترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن.

لقد كان أحكم قادة إسرائيل في العالم القديم، الملك سليمان، هو الذي كتب في سفر الجامعة ”لِكُلِّ شَيْءٍ أَوَانٌ، لِلْبُكَاءِ وَقْتٌ وَلِلضَّحِكِ وَقْتٌ... لِلْحُبِّ وَقْتٌ وَلِلْبَغْضَاءِ وَقْتٌ؛ لِلْحَرْبِ وَقْتٌ وَلِلسَّلاَمِ وَقْتٌ“. وهذا وقت السلام. وهو وقت لتضافر قادة العالم في العمل لكي يجلبوا نعم الفرص المتاحة والسلام والرخاء لكافة البشرية.

وبينما تشرق علينا السنة اليهودية الجديدة، أقدم باسم الشعب اليهودي تحيات السلام والأخوّة لجيراننا المسلمين والعرب ولجميع الدول.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الشيخ محمد الصباح السالم الصباح، وزير خارجية دولة الكويت.

الشيخ محمد الصباح السالم (الكويت): شهدت هذه القاعة منذ أيام قليلة تجمعا تاريخيا غير مسبوق ضم عددا كبيرا من قادة الدول ورؤساء الحكومات، جاءوا جميعا لمراجعة وتقييم ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للقمة الألفية، ولتجديد العهد والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، وللتعبير عن الإيمان والقناعة بدور هذه المنظمة الدولية في الإسهام في بناء عالم قائم على أسس من الأمن والسلام والرخاء، خال من المشاكل والتحديات التي يعاني منها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، والتي تشكل في مجموعها تهديدا للسلم والأمن الدوليين كالإرهاب، والفقر، والجوع، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفشي الأمراض المعدية، وتدهور البيئة والانتهاكات المتواصلة والصارخة لحقوق الإنسان.

لقد كانت هذه التظاهرة الدولية بمثابة إعلان بأن العمل الجماعي متعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة هذه القضايا والتحديات التي لا تقف حدود جغرافية أمام آثارها ومخاطرها، كما أنه لا يمكن لدولة من الدول مواجهة هذه التحديات بمفردها.

وفي الوقت الذي نرحب فيه باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠)، فإن الكويت

تعرب عن خيبة أملها من عدم تضمين الوثيقة الختامية موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار. إلا أن الأمل يحدونا بأن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق مجتمعي على ضرورة التطبيق الكامل وغير الانتقائي لجميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الرئيسية الثلاث وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتخلص بشكل كامل وتام من جميع أسلحة الدمار الشامل. ومن جانب آخر تأمل الكويت أن ترى التعهدات والالتزامات المتفق عليها طريقها إلى التنفيذ. وستلتزم الكويت من جانبها بتنفيذ تعهداتها واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية. كما تأمل أن تشهد السنوات القليلة القادمة تحسنا كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأن تتضافر الجهود والمساعي لتطوير آليات العمل الدولية لضمان تعاون وتنسيق دولي أكبر.

وفي هذا السياق، نشيد بالخطوات والمبادرات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، لإصلاح الأمانة العامة بما يحقق الشفافية والمحاسبة، وتحسين أداء الموظفين الدوليين بما يتواكب ويتواءم مع التغييرات الدولية. وتشارك الكويت بفعالية في المشاورات الجارية لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق آراء حول إصلاح مجلس الأمن يحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا وهي تعزيز دوره وفعاليته في أداء المهمة الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ألا وهي صيانة السلم والأمن الدوليين، ويضمن كذلك تمثيلا أوسع لمختلف المجموعات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص التمثيل العربي والإسلامي الذي من شأنه أن يساهم في إضفاء المزيد من الشفافية والفعالية على قرارات المجلس.

إن ظاهرة الإرهاب أصبحت تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، وامتدت مخاطرها لتشمل دولا كثيرة في مناطق مختلفة من العالم. ولعل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وصولا إلى ما يشهده العراق وما شهدته مؤخرا مدينتا لندن وشرم الشيخ، تؤكد لنا بأن الإرهاب لا يرتبط بعرق أو دين أو حضارة بعينها، ولا يستهدف أيا منها، وبالتالي فإن مسؤولية مكافحته هي مسؤولية مشتركة تتحملها كافة الدول الأعضاء دون استثناء. وفي الوقت الذي تعيد فيه دولة الكويت التأكيد على موقفها المبدئي الرافض للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، فإنها تؤكد على ضرورة محاربة الإرهاب في إطار من الشرعية الدولية يحفظ الحقوق المشروعة للشعوب ويوفر العدالة والاستقرار. كما نؤكد على أهمية التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات الاثنتي عشرة الخاصة بالإرهاب، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي وقع عليها بلدي، الكويت، يوم الجمعة الماضي، باعتبارها الطريق الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة والحد من آثارها ومعالجة جذورها وأسبابها.

وفي هذا السياق، تجدد دولة الكويت تأييدها ومساندتها للاقتراح الذي طرحه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، والخاص بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، كإحدى الآليات التي نراها ناجعة لجمع وتبادل المعلومات حول هذه الظاهرة.

يعيش العراق وضعا دقيقا وحالة من عدم الاستقرار والأمن نتيجة الأعمال الإرهابية شبه اليومية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، ومن ضمنها الفلول المندحرة الموالية للنظام العراقي السابق، والتي تعيق بشكل كبير جهود الحكومة العراقية الرامية إلى إعادة بناء ما دمره النظام السابق بسبب سياساته العدوانية تجاه شعبه وجيرانه.

إن دولة الكويت مستمرة في دعم جهود الإخوة في العراق لإعادة الإعمار والبناء إيمانا منها بأن استقرار العراق هو أولا وأخيرا في صالح استقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم، وفي صالح أمنها ورخائها.

ونحن على ثقة بقدرة الشعب العراقي الشقيق على تجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه، ومواصلة بناء مؤسساته الديمقراطية وإقرار صياغة دستوره الجديد والإعداد للانتخابات التشريعية القادمة. كما نؤكد التزام الكويت بوحدة العراق وسيادته واستقلاله السياسي. وتتطلع دولة الكويت إلى إقامة علاقات أخوية راسخة مع العراق الجديد تقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام الاتفاقيات الثنائية وقرارات الشرعية الدولية باعتبارها أهم ركائز هذه العلاقة الجديدة والمستقبلية بين البلدين الشقيقين.

إننا نرحب باعتزام الحكومة العراقية محاكمة أركان النظام العراقي البائد على كافة الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي، وكذلك الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكويتي والمتمثلة بغزوه لدولة الكويت وقتله للأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة الأخرى.

تجدد دولة الكويت دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة. وتطالب إسرائيل بالمضي قدما بتنفيذ كافة التزاماتها وتعهداتها التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وفق ما أكدت عليه مبادرة السلام العربية والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وكذلك خارطة الطريق بكافة بنودها واستحقاقاتها، والكف عن سياسات التنكيل بالشعب الفلسطيني، وإزالة الجدار العازل والإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين.

وتنظر دولة الكويت إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة باعتباره خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى لإنهاء الاحتلال، طبقا لما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تمهيدا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

كما تتطلع دولة الكويت إلى أن يؤدي هذا الانسحاب الإسرائيلي إلى إحياء جهود السلام في المنطقة، بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة وبقية الأراضي العربية في جنوب لبنان، ومن ثم إلى التوصل إلى تسوية شاملة يتم التفاوض عليها بين الأطراف المعنية لإحلال سلام يتم تعزيزه بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

انطلاقا من حرص دولة الكويت على استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وبحكم العلاقات الوثيقة التي تربطها بكل من دولة الإمارات العربية الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة، فإننا ندعم موقف دول مجلس التعاون من قضية الجزر الإماراتية الثلاث ونأمل بأن يتوصل البلدان إلى إيجاد آلية للتفاوض من شأنها العمل على حل النزاع القائم بينهما على هذه الجزر الثلاث وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وعلاقات حُسن الجوار.

يحدونا الأمل بأن تساعد القرارات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة والتي تم اتخاذها في العديد من المؤتمرات الدولية وتلك التي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى على إرساء قواعد شراكة جديدة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية تساهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وتضع أسسا متوازنة وعادلة للتجارة الدولية يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته.

ولقيام مثل هذه الشراكة فإنه يتعين دعم الهياكل الاقتصادية للدول النامية، والتزام الدول المتقدمة النمو بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والفنية والعمل على تخفيف أعباء الديون وإلغائها عن الدول الأكثر فقرا، وكذلك إلغاء القيود الجمركية على وصول السلع القادمة من هذه الدول وتيسير حصول هذه الدول النامية على التكنولوجيا التي تؤهلها للاندماج في النظام الاقتصادي الجديد وتضعها على المسار الصحيح لتحقيق التنمية والرخاء لشعوبها.

وفي هذا السياق، تفتخر دولة الكويت بتنفيذ كافة التزاماتها الدولية ومواصلتها لإسهاماتها في دعم برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضا إنمائية تصل إلى ١٢ مليار دولار استفادت منها أكثر من مائة دولة في مختلف مناطق العالم. كما تعمل الكويت جاهدة لضمان استقرار سوق النفط في العالم يحفظ وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي للجميع.

إننا ونحن نحتفل بمرور ستين عاما على تأسيس هذه المنظمة الدولية، يحدونا الأمل والثقة المفعمة بالتفاؤل بدور هذه المنظمة وقدرتها على التصدي للقضايا الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ولتحقيق هذه الغاية النبيلة فلا بد من تضافر الجهود الدولية والعمل بوتيرة أسرع من تلك التي نسير عليها الآن.

إننا نتطلع معا إلى تعاون وشراكة حقيقية لمواجهة التحديات الراهنة، كما نسعى لصنع مستقبل تحكمه قيم ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وهذه القيم هي ركائز الأمن والاستقرار في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد بجاوي، وزير الدولة ووزير الخارجية الجزائر.

السيد بجاوي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في هذه اللحظة الحاسمة بينما تناقش الجمعية العامة مسائل ذات أهمية حيوية للأمم المتحدة وللإنسانية جمعاء. قررت الجمعية العامة بالإجماع انتخابكم، سيدي الرئيس، لتوجيه مداولات هذه الدورة الستين. لذلك اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة وأن أقدم لكم أفضل تمنياتي بالنجاح. كما أقدم تهنئتي أيضا لسلفكم السيد جان بينغ، وأشكر الأمين العام على جهوده من أجل السلام والتنمية والاتفاق بين الدول.

إن عالمنا تم تحويله بصورة جذرية منذ نهاية الحرب الباردة – تلك الفترة الكئيبة التي لا تزال أثارها مستمرة. لقد ظهرت تهديدات جديدة دون أن تختفي تهديدات أخرى قديمة. وتلوح تحديات جديدة حتى في الوقت الذي لا يزال المجتمع الدولي فيه متأخرا في إيجاد الحلول الملائمة للتحديات القائمة التي تسير نحو الأسوأ. تندلع صراعات جديدة بعنف اليوم بينما لا يزال المجتمع الدولي يكافح في بؤر الصراع التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تلك التي نشأت عن عملية إنهاء الاستعمار اللاحقة.

إن الكوارث الإنسانية سواء تلك التي يسببها الإنسان أو التي تسببها الطبيعة، ومشاكل اللاجئين والمجاعة ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، التي فاقمها التخلف المستمر، ساهمت بصورة لم يسبق لها مثيل بما تجاوز المسائل العسكرية في تعريفنا للأمن الجماعي الذي يُطلب من منظمتنا النهوض به منذ إنشائها. إن مهمة الحماية تبقى اليوم هدفا لم يحقق.

أحد التهديدات الجوهرية التي نراها يوميا في جميع أنحاء العالم هو التهديد المتنامي للإرهاب الدولي الذي لا يحترم أية حدود وينتهك أبسط حقوق الإنسان. الشجب القوي لقتل الضحايا الأبرياء ليس كافيا. لمكافحة الإرهاب يجب أن نعارضه بالتصميم الذي لا يكل. في هذا السياق،

ليس هناك بديل عن التعاون الدولي المثابر الذي يعترف، قبل كل شيء، بأن استجابة فعالة للإرهاب، الذي تخطى الحدود الوطنية، تتطلب بالضرورة تضافر الجهود.

تعتقد الجزائر أن من الملح تنفيذ الاتفاقات القائمة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وإبرام اتفاقية شاملة حول الإرهاب يمكن أن تتغلب على الصعوبات في الوصول إلى تعريف متفق عليه للإرهاب بينما لا يوفر الذرائع لظلم الناس الذين يسعون لإعمال حقوقهم المشروعة. التعاون النشط انتظر طويلا ولكنه ليس كافيا.

التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف يجب أن يوسع وأن يحسن في الوقت الذي نعزز فيه الصكوك القانونية الدولية، مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي تم اعتمادها في نيسان/أبريل الماضي.

وفي نفس الوقت، نظرا للاستياء المبرر الذي تتسبب فيه أعمال الإرهاب، يجب أن نحاذر من عزو مثل هذه الأعمال إلى أي دين أو حضارة. على العكس، يجب التأكيد على أن التطلع للسلام والبحث عن الاتفاق والتبادل بين الشعوب قيم مشتركة بين مختلف الحضارات التي تمثلها. ذلك يقودنا إلى الإعراب عن رفضنا القاطع للإرهاب ويحفزنا على المواجهة الجماعية له.

لا يمكن أن نخفي قلقنا إزاء نمو التعصب والأصداء التي نسمعها أحيانا لنظريات زائفة وتحليلات خاطئة لا تتورع عن إلقاء اللوم على الإسلام مباشرة، الذي يمثل، بالنسبة إلى أغلبية ساحقة من مليار مؤمن، دينا يدعو إلى الأخوة والتضامن والتسامح. إن لوم الإسلام – كما تفعل بعض المجموعات الصغيرة لكن المؤثرة – هو نسيان حقيقة أنه حتى قبل أن يُعرف الإرهاب بأنه ظاهرة دولية، ضرب أيضا بصورة خاصة المسلمين الذين رفضوا الجناة ورفضوا ادعاءهم بأنهم يمثلون جميع المسلمين.

إنني أؤكد تأكيدا قويا أن أولئك المجرمين وضعوا أنفسهم خارج الإسلام وليس لديهم أي حق في ادعاء الانتماء إليه. أقول هذا باسم دولة عانت من عقد من الإرهاب ووجدت في دينها بالتحديد الثبات والإرادة للانتصار على الهمجية، وتضميد جراحها، وتجديد أملها، والسير في طريق المصالحة والأخوة، التي هي في صميم شعوب العالم وزعمائها، بينما نقترب من موعد الاستفتاء العام الوطني في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

وبالرغم من أن الوضع اليوم يؤكد بعض شكوكنا وشواغلنا السابقة، فإن شاغلنا الوحيد الآن هو أن نرى شعب العراق – الوريث لحضارة قديمة هي محل إعجاب العالم أجمع – يحقق من جديد السلام والاستقرار من خلال استعادة سيادته التامة والكاملة على أرضه، التي يمكن الحفاظ على سلامتها بشكل أفضل عن طريق التخلّص من شرور الانقسامات التي تفرضها الظروف الحالية.

يشكل العالم العربي اليوم مكانا مناسبا لتحقيق التطورات الواعدة لتنمية الديمقراطية والرفاه الاقتصادي لشعوبه. ومن الخطأ أن نرى في هذه التطورات مجرد استجابة للضغوط الخارجية. فأولا، وقبل كل شيء، إنها تأتي من قبل شعوب ترغب في أن تشارك، بشكل نهائي وفعال، في تحقيق مستقبلها، وتتوق إلى تقديم مساهماتها الملموسة في إدارة شؤونها في عالم لا يمكن عزلها عما يحدث فيه.

ولقد دفعت هذه الرغبة في الإصلاح رؤساء الدول العربية إلى الاجتماع في مؤتمر القمة المعقود في مدينة الجزائر في آذار/مارس الماضي الذي تشرفنا برئاسته. وفي التأكيد من جديد على تلك الرغبة، تعهد الزعماء التزامات قوية، وقد بدأنا في تنفيذها.

ومع تباين الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية، فإننا ما زلنا نملك نفس

المطامح، التي تحملنا إلى مستقبل مفعم بالسلام والتقدم، نشارك فيه جميعا إذا أمكن. وبعبارة أخرى، فإننا ندرك تماما أنه لا يمكن بناء السلام أو إيجاد زخم اقتصادي مستدام في الشرق الأوسط إلا إذا استعاد الشعب الفلسطيني سيادته الكاملة على أراضيه المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، عاصمة دولته المستقلة.

من العلامات الإيجابية أن خطر الانتشار النووي قد حظي باهتمام دولي كبير في السنوات القليلة الماضية. وكان ينبغي أن يوفر لنا المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو الماضي، فرصة خاصة لوضع واعتماد تدابير مناسبة لمعالجة المشكلة على أساس توافق الآراء. ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أن توقعاتنا لم تتحقق، ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير الـ ١٣ الخاصة بنزع السلاح النووي التي اتُفق عليها في المؤتمر السابق. إن الجزائر، التي اعتمدت وأيدت البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤيد أيضا تأييدا تاما نزع السلاح العام الكامل، وكذلك القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل. ولكننا لا يمكن أن نخفي قلقنا من أن الاستثناء الذي تم التغاضي عنه في تطبيق المعاهدة بل والسماح به، في منطقة تمزقها الصراعات مثل منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة التأكيد على النهج التمييزي السائد فيما يتعلق بعدم الانتشار.

لقد تغيّرت الساحة الأفريقية تغيّرا كاملا منذ تكوين الاتحاد الأفريقي وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهكذا قررت أفريقيا، بعزم جديد، من خلال إنشائها مجلس السلام والأمن، أن تواجه الصراعات التي تضرها وأن تعمل بحزم على تعزيز التسوية النهائية لتلك الصراعات. إن أي فرد ينظر إلى أفريقيا نظرة موضوعية لا يمكن أن يغض الطرف عن الأمراض الوبائية وكل الأزمات الواضحة والمستترة والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان والمجاعات والأمية. ولكننا يجب أن نشير إلى أن أفريقيا المعاصرة لم تشاهد من قبل مثل هذا العدد الكبير من الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا، ولا هذا العدد الكبير من الإصلاحات الاقتصادية الواعدة. ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين علينا أن نفعله، والبلدان الأفريقية هي أول من يُدرك ذلك.

وبدافع من روح التضامن وكذلك بدافع المصلحة الذاتية، ينبغي أن تتعاون البلدان المتقدمة النمو مع أفريقيا في تصميمها على إجراء تغييرات جذرية في الظروف التي تمر بها، لتمكين القارة الأفريقية من أن تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي، وأن تحقق الرفاهية، وأن تساهم في رفاه العالم بشكل عام. ولكن لن يتسنى ذلك إلا إذا اتخذنا الإجراءات المعيّنة التي حددتها بوضوح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة أفريقيا التي أنشأها توني بلير، وتقرير الأمين العام عن أعمال منظمتنا.

وكما تعلمون، تتمثل النقاط الرئيسية في إلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من مستواها الحالي البالغ ٢٥ بليون دولار إلى ٥٠ بليون دولار ثم إلى ٧٥ بليون دولار فيما بين الآن وحتى عام ٢٠١٠، وإنشاء مرفق دولي للتمويل، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠١٥.

وفي أفريقيا أيضا، بالقرب من الجزائر، ما زلنا نشاهد عدم استكمال إحدى آخر ما تبقى من عمليات إنهاء الاستعمار. وأشير هنا إلى مسألة الصراع الدائر في الصحراء الغربية، التي تتنازع عليها المغرب وجبهة البوليساريو. وقد حددت الأمم المتحدة هذا الإقليم بوصفه إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، وهذا وضع ينبغي اتخاذ إجراء بشأنه في إطار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتوجد

هناك خطة للسلام اعتمدت بالإجماع من قبل مجلس الأمن، تدعو إلى وضع إطار وأساليب للتوصل إلى تسوية نهائية من خلال استشارة حرة مع الشعب الصحراوي فيما يتعلق بتقرير مصيره.

ويرى بلدي أن خطة بيكر هي الإطار الوحيد الذي يستطيع أن يؤدي إلى تحقيق تسوية للصراع، الدائر بين المغاربة وجبهة البوليساريو. وتؤيد الجزائر تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال. ويسرنا في هذا الصدد أن نشير إلى تعيين السيد بيتر فان فالسوم بوصفه مبعوثا شخصيا للأمين العام، ونود أن نؤكد له دعمنا للمهمة التي سيضطلع بها بقدر ما نؤكد دعمنا للممثل الجديد الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية.

يمكن أن يترتب على حل الصراع في الصحراء الغربية، بما يتمشى مع معايير الشرعية الدولية وفي إطار الأمم المتحدة، أثر إيجابي في إعطاء زخم قوي لعملية بناء المغرب العربي الكبير، الذي ظلت الجزائر تدعو دائما إلى إنشائه.

ولا يمكننا إلا أن نتفق مع الأمين العام عندما يضع التنمية في محور مفهومه للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وحينما يولي اهتمامه على سبيل الأولوية لبرنامج عمل الأمم المتحدة. ومنذ عدة أيام قامت الدول الأعضاء بتقييم التقدم المحرز منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويجب أن نقر بأن النتائج غير مشجعة، ويمكن الاسترشاد هنا بالحالة في أفريقيا. وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الثمانية لإعلان عام ٢٠٠٠، فإننا نود أن نقول إن بعضها، مثل هدف القضاء على الفقر، قد تم تأجيله إلى مستقبل بعيد بشكل خطير.

إن متطلبات التكيف مع الحقائق الدولية الجديدة تجعل من الإصلاح واجبا يقع على عاتق منظمتنا. ويجب أن يجري هذا الإصلاح بدقة وبشكل متوازن، كما يجب أن يخدم مصالح أكبر عدد ممكن من الدول ويحافظ عليها. ولا يمكن أن نقوم بإجراء مجرد تعديلات محددة تخدم مطامح عدد قليل من الأعضاء، مهما كانت درجة مشروعية تلك المطامح. ويجب أن تُرضي الإصلاحات التي تُنفذ، قبل أي شيء، الأغلبية وتخدم المصالح الجماعية والطموحات العامة للجميع.

ويمكن بالتأكيد تبرير الاهتمام الخاص الذي يُولى لتوسيع عضوية مجلس الأمن، بالنظر إلى الدور المهيمن الذي يضطلع به المجلس في صيانة السلم والأمن الدوليين، ولكن ينبغي ألا يجعلنا ذلك نتغاضى عن المطالب المشروعة لأفريقيا ولا عن الحاجة إلى المحافظة على التوازن المطلوب بين مختلف الهيئات. وبالنظر لحقيقة أن غالبية البلدان الأفريقية كانت مستبعدة من مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو لأنها كانت مستعمرة، فسيكون من قبيل التناقض والمفارقة التاريخية أن تدعى البلدان النامية إلى المصادقة على تدابير إصلاح تتجاهل مصالحها وشواغلها.

وفي هذه العملية التي نضطلع بها وشعوبنا تراقبنا بعينون يقظة يجب علينا أن نعمل معا وأن نتوحد على رؤية مشتركة تكفل مستقبلا للسلام والازدهار تتقاسمه كل الدول الأعضاء، ومن واجب الأمم المتحدة أن تكون ضامنة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل أنخيل موراتينوس كوياوبي، وزير الخارجية والتعاون لإسبانيا.

السيد موراتينوس كوياوبي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد اعتمد ميثاق الأمم المتحدة منذ ستين عاما، في سان فرانسيسكو. وكان ذلك الحدث هو الذي رسم طريق المستقبل لأممنا وشعوبنا. وكان ذلك حدثا تم فيه

تكريس الذكاء بكل تصميم من أجل السلام والعدالة، واستخدمت قوة الإرادة في خدمة المصالح المشتركة.

وباعتماد الوثيقة الختامية في الاجتماع العام الرفيع المستوى، بدأت عملية على جانب كبير من الأهمية، وبإمكانكم، سيدي، أن تعولوا على الدعم الكامل لها من جانب وفد إسبانيا. وأود أن أحيي الجهود الحثيثة التي بذلها سلفكم، السيد جان بينغ، وأن أؤكد للأمين العام إعجابنا بمهاراته الشخصية والدبلوماسية.

إن الأمم المتحدة، بدون أدنى شك، قد اتخذت خطوة إلى الأمام نتيجة لانعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى. وقد حققنا نجاحات في ميادين أساسية. وتشعر إسبانيا بالارتياح إزاء النتيجة، لأننا أكدنا فيها على أهمية مساعدة ضحايا الإرهاب. وبالمثل، فإن مبادرة تحالف الحضارات تبعث على الارتياح. وقد ذكرتنا القمة بضرورة الاستمرار في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل، وأيدت البحث عن مصادر جديدة لتمويل تنفيذ مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر.

وأود أن أشير هنا إلى أن البرلمان الإسباني قد اعتمد بالإجماع، في ١٣ أيلول/سبتمبر، مبادرة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، حث بها الحكومة على تحقيق عدد من الأهداف التي عكستها الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المنعقد مؤخرا. وقد سلمنا في تلك الوثيقة بأن التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، تشكل معا الركائز المتعاضدة والمترابطة الثلاث، التي تستند إليها منظومة الأمم المتحدة، وأنها تشكل الأساس الذي يقوم علية أمننا الجماعي ورفاهيتنا. وفي عالمنا الذي اصطبغ بطابع العولمة، لا يمكننا أن نحل المشاكل الدولية، وأن نتعامل مع التحديات والأخطار الجديدة إلا بالعمل المتضافر والقائم على أساس التضامن.

ومن بين تلك الأعمال الجماعية، تشكل مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة لإسبانيا. وينبغي للجمعية العامة ان تعتمد استراتيجية عالمية تشمل الهدف المتمثل في إنشاء صندوق دولي للضحايا. وقد وقعت إسبانيا من فورها على الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال الإرهابية النووية، وستعمل على نحو حثيث في اللجنة السادسة من أجل تشجيع اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي قبل نهاية الدورة الستين للجمعية العامة.

وقد خلصت القمة إلى أن التسامح، والاحترام، والحوار، والتعاون بين الثقافات المختلفة، والحضارات والشعوب، عناصر أساسية في عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا بالضبط ما دفع رئيس حكومة إسبانيا إلى اقتراح مبادرة تحالف الحضارات خلال الدورة الماضية للجمعية العامة. وسيعقد فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بتوجيه المبادرة، اجتماعه الأول في بلدي خلال هذا الخريف. وهذه المبادرة، التي اشترك في تقديمها رئيس حكومة إسبانيا ورئيس وزراء تركيا، ضرورية الآن أكثر منها في أي وقت مضى. فمن الضروري وضع حد للاتجاهات السلبية للانطباعات المتبادلة التي تغذيها وتستخدمها الجماعات المتطرفة.

ومن المهمات العاجلة كذلك، إيجاد مصادر ابتكارية وإضافية لتمويل التنمية. ولهذا الغرض، فإن إسبانيا، ومعها خمسة بلدان أخرى، تعمل على الدفع قدما بمبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر بغية إيجاد مصادر إضافية ابتكارية لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، تشارك إسبانيا بنشاط في عملية إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعمل على إعداد خطة لمبادلة الدين بالاستثمار العام في ميادين رئيسية للتنمية البشرية في أمريكا اللاتينية.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد على التزام إسبانيا الراسخ بعمليات حفظ السلام، ذلك الالتزام الذي يجد تعبيرا له في تقديم إسهامات كبيرة من قواتنا المسلحة وقوات الأمن كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولا سيما في البلقان، وهايتي وأفغانستان. وأود أن أسلط الضوء على الدرجة العالية من الالتزام والمهنية التي تظهرها قوات حفظ السلام الإسبانية، وأن أحيي ذكرى الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلم والأمن الدوليين. إن إنشاء لجنة بناء السلام إنجاز هام آخر من إنجازات هذه القمة. وإن إسبانيا، كمساهم هام في ميزانية الأمم المتحدة وفي عملياتها لحفظ السلام، مستعدة للمساهمة النشطة في عمل هذه اللجنة.

لقد ظلت المنظمة منذ تأسيسها ذات أهمية بالغة، حاسمة في تزويد المجتمع الدولي بإطار قانوني ملزم لحماية وتشجيع حقوق الإنسان. وإسبانيا شريكة في هذا الهدف. وقد عززنا تعاوننا مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ورفعنا مستوى اشتراكنا في ميزانيته. ونحن سعداء إيضا بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وعلى أتم استعداد للمساهمة في عمل هذا المجلس الجديد. وخلال العام الماضي جرت تطورات قانونية هامة في بلدي، واتخذنا خطوات هامة للدفع قدما بالمساواة الحقيقية بين جميع المواطنين، وذلك في جملة من الميادين، بما في ذلك العنف القائم على أساس الجنس والتمييز على أساس الميل الجنسي. وعالجت الحكومة أيضا أوضاع العمال المهاجرين من خلال تنفيذ إجراءات تشريعية واسعة النطاق.

إننا نؤيد تأييدا راسخا عملية الإصلاح الهادفة إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة والتي تضمن التنفيذ الملموس لقراراتها. ولا توجد جدوى من تحسين هياكل قائمة بدون أن يكون هناك إنفاذ للامتثال للقرارات. ويجب أن تستعيد الأمم المتحدة مصداقيتها. ونعتقد أن الإصلاح، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، يجب أن يكون نتيجة لاتفاق شامل بيننا جميعا.

إنني أتفق مع الأمين العام على أن الفشل الأكبر الذي منينا به يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وبالنسبة لإسبانيا، يمثل الانتشار النووي خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

ويساورنا القلق من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنواعها، ونحن نؤيد إعداد معاهدة دولية خاصة بتجارة الأسلحة.

ولا يسعني إلا أن أشير هنا مرة أخرى إلى مسألة جبل طارق وضرورة وضع حد لهذا النزاع بتنفيذ تكليف الجمعية العامة المتكرر، الذي يحث أسبانيا والمملكة المتحدة على مواصلة مفاوضاتهما الثنائية بغرض التوصل إلى حل نهائي لعملية إزالة الاستعمار، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بذلك. وأسبانيا راغبة في العمل بروح بنَّاءة؛ وتنعكس صورة هذه الروح بإنشاء محفل حوار ثلاثي الأطراف، هدفه تهيئة جو من الثقة المتبادلة والتعاون، لما فيه صالح جبل طارق وازدهاره مع المنطقة ككل.

وفي الشهر المقبل، تستضيف أسبانيا مؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية الخامسة عشرة في سلامنكا. وسيكون هذا اجتماعا يشكل منعطفا في مجال إنشاء محفل أيبيري – أمريكي حقيقي، مع إخفاء الطابع المؤسسي على أمانته، كما يُشكل تعبيرا عن إرادة أشد للإسهام في تعددية فعالة.

وتولي أسبانيا اهتماما خاصا لعلاقاتها بجيرانها في منطقة المغرب. وترغب أسبانيا أن تُعزز، بسياسات نشطة وشاملة، تعاونها مع تلك البلدان، بدعمها الحازم للاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان والإصلاحات التي تم العمل بها، لتعزيز حكم القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تؤمن أسبانيا إيمانا راسخا بأن الصراع حول الصحراء الغربية، وهو مستمر منذ ما يناهز ٣٠ عاما، يقتضي الاهتمام على سبيل الأولوية. وعلى المجتمع الدولي أن يُسهم في التغلب على مراوحة العملية مكانها وأن يقدم، في إطار الأمم المتحدة حلا سياسيا عادلا ونهائيا، وفقا للقانون الدولي. وفي سبيل ذلك، تنشط أسبانيا دبلوماسيا، وهي تؤمن بأن الخطوات المتخذة، كقيام الأمين العام مؤخرا بتعيين مبعوثه الشخصي والممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ستوفر فرصة لإعادة إطلاق العملية.

أما في الشرق الأوسط, فإن الانسحاب من غزة، الذي تم بمهارة كبيرة وفعالية كبرى من قبل الحكومة الإسرائيلية، قد يُشكل قوة دافعة بزخم في عملية السلام. وإن لمن الصواب تهنئة حكومة إسرائيل على قرارها. وأتقدم بتهانئي أيضا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لإسهامها الملموس في العملية كلها، بحيث أنجزت بطريقة سلمية. والآن وقد تم الانسحاب بصورة تدعو إلى الارتياح، يجب أن تُصبح خارطة الطريق مجددا الإطار المحوري لعملية السلام.

وعلاوة على ذلك، آن لنا أن نزيد مساعداتنا لأفريقيا وأن نقدم الدعم إلى البلدان الأفريقية في جهودها المبذولة للتكامل والسلم والتقدم.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هي نقطة انطلاق مناسبة للاستمرار في العمل الرامي إلى إبرام الاتفاقيات التي لا تزال بعيدة المنال. ولا يجوز لنا أن نسمح للتقاعس عن العمل أو الافتقار إلى الطموح أو قصر النظر بأن تحول دون أن ننجز بنجاح المهمة الماثلة أمامنا. وقبل ستين عاما، جسَّد الموقعون على ميثاق الأمم المتحدة في اتفاق بينهم فكرة كانت رشيدة بمقدار ما كانت بسيطة هي: إنه يمكننا إما أن نسير معا نحو السلام أو ألا نجده أبدا. وقبل سنة، ذكر رئيس الحكومة الأسبانية أمام هذه الجمعية بأن تاريخ الإنسانية لا يعطينا أسبابا كثيرة لأن نكون متفائلين. فلنعمل بخيال واسع وبالتزام لكيما تستحيل هذه المنظمة تعبيرا عن إرادة مشتركة، ومنظمة تستمد شرعيتها من فعاليتها ومن طابعها العالمي. فلنعمل كي نشعر بالفخر في يوم من الأيام بصفتنا كائنات بشرية. نحن الأمم المتحدة، وتتوقع منا شعوب العالم أن نعمل بصفتنا هذه، في مواجهة التحديات والفرص المتاحة لنا في عصر التغيير هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ميشلين كالمي - راي، وزيرة خارجية سويسرا.

السيدة كالمي - راي (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنئك، سيد الياسون، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأن أؤكد تأييد بلدي التام لكم أثناء هذه الدورة الستين للجمعية العامة.

سيكون الإصلاح موضوعا مركزيا في الدورة الستين للجمعية. واسمحوا لي بالتركيز على أربعة إصلاحات مؤسسية، تؤكد عليها سويسرا إلى حد بعيد، هي: أولا، إنشاء مجلس لحقوق الإنسان؛ وثانيا، إصلاح مجلس الأمن؛ وثالثا، لجنة بناء السلام؛ ورابعا، الإدارة الداخلية للأمم المتحدة.

إن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ذو أهمية حاسمة، ولجنة حقوق الإنسان بشكلها الحالي تُعاني عيوبا شتى. ونحن نأسف لضعف قدرتها على الرد على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونأسف أيضا لطابعها الانتقائي المفرط ولازدواجية المعايير المطبقة، مما يقوض سلطتها.

وترحب سويسرا بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في اجتماع القمة بأن يحل محل لجنة حقوق الإنسان مجلس لحقوق الإنسان. لكننا نأسف لأنه لم يكن من الممكن،

حتى في هذه المرحلة، إقرار بعض أساليب العمل التي تم اتفاق واسع النطاق عليها.

وفي نظر سويسرا، ينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان المقترح جهازا رئيسيا للأمم المتحدة أو ينبغي أن يكون على الأقل تابعا للجمعية العامة بصورة مباشرة. وينبغي أن ينعقد دوريا، وأن تكون جنيف مقرا له، وأن يعمل بتعاون وثيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون بحجم يضمن في آن معا شرعيته وقدرته على العمل بفعالية. وأخيرا، ينبغي أن يجمع الصكوك التي تُشكل قوة اللجنة الحالية، بدون أن يحمل عيوبها، وذلك لتأمين قيمة مضافة حقيقية.

وينبغي تحديد ملامح صورة مجلس حقوق الإنسان وأساليب عمله بسرعة. وقد حددنا لنفسنا نهاية الدورة الستين للجمعية العامة موعدا للقيام بذلك، لكن الحل المثالي سيكون بإنجاز العمل قبل الدورة التالية للجنة حقوق الإنسان، التي تبدأ في آذار/مارس المقبل.

ونحن الآن بحاجة إلى صورة أوضح للمسار الذي ينوي رئيس الجمعية العامة إتباعه. وإننا نؤكد له تأييدنا الشديد لمهمته هذه. وترجو سويسرا أن يستطيع مجلس حقوق الإنسان المزمع البدء بعمله عما قريب، وتدعو كل الدول إلى السعي الجاد لتحقيق هذا الهدف.

إن سويسرا ما فتئت تشارك بنشاط في إصلاح مجلس الأمن، وهو جهاز يُجسد في آن معا مواطن قوة الأمم المتحدة ومكامن ضعفها. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن تكوين مجلس الأمن ينبغي أن يعكس بصورة أفضل الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. وتوسيع نطاق مجلس الأمن سيجعله ذا طابع تمثيلي أبرز وسيعزز سلطة قراراته. غير أن هذا التوسيع – الذي كان موضع نقاش محتدم على مدى الأشهر القليلة الماضية – ليس إلا جانبا من جوانب الإصلاح الذي يجب القيام به؛ وينبغي ألا يحجب جانبا آخر ضروريا من جوانب الإصلاح، هو ضرورة تحسين أساليب عمل المجلس.

وفرص شغل مقعد في مجلس الأمن قليلة أمام أكثرية البلدان، ومحدودة زمنيا. إن إصلاحا جديا لأساليب عمل المجلس سيكون له تأثير فوري مفيد لجميع الدول الأعضاء. وينبغي اعتماد قواعد أكثر تفصيلا في قرار للجمعية العامة، ثم إدراجها في النظام الداخلي لمجلس الأمن.

أما إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، فينبغي أن يستهدف تحقيق عدة أهداف: ينبغي أن يعزز إمكانيات مشاركة دول ليست أعضاء في المجلس؛ وينبغي أن يجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وأخيرا، ينبغي أن يُحسِّن الشفافية، ويوجد سبلا جديدة للمجلس تُمكنه من الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى.

أما الكفاءة فهي معيار رابع يلزم وضعه في الحسبان، ويجب أن تكون إجراءات تحسين أساليب عمل مجلس الأمن موجهة نحو تعزيز قدرته على أن يمارس بكفاءة مسؤولياته عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

في أيار/مايو، عرضت سويسرا مجموعة من توصيات محددة لقيت استحسانا كبيرا لدى الدول الأعضاء. وأود أن أركز تحديدا على ثلاثة من هذه الاقتراحات.

أولا، وفقا لمبدأ المسؤولية عن الحماية، لا يجوز ممارسة حق النقض في حالات الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، أو الانتهاكات الأخرى الجسيمة والواسعة النطاق للقانون الدولي أو حقوق الإنسان. وأعتقد أن هذا المبدأ واضح بما فيه الكفاية ولا يحتاج إلى مزيد من التفصيل.

ثانيا، ينبغي أن يحجم مجلس الأمن، قدر الإمكان، عن ممارسة وظائف تشريعية. فمهمة تدوين وتطوير القانون الدولي يجب أن تظل المسؤولية الأساسية للجمعية العامة التي

تضم جميع الدول الأعضاء. وصحيح أن المجلس مكلف، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير عاجلة لصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يمكن تفسير ذلك التكليف على أنه يتضمن سلطة فرض التزامات قانونية، وأعني التزامات عامة في نطاقها ومجردة وليست لها حدود زمنية.

ثالثا، وبشأن موضوع جزاءات مجلس الأمن، لا بد من تحسين إجراءات وضع وتنقيح قوائم المستهدفين من الأفراد والكيانات، فمن غير المقبول أن يحرم الخاضعون لجزاءات تؤثر على حقوقهم الأساسية من حق الاستئناف. ومن المهم، بصفة خاصة، أن يكفل حق الفرد في أن يُستمع إليه لأنه حق من حقوق الإنسان الأساسية.

وتعتزم سويسرا، إلى جانب بلدان أخرى، تقديم مشروع قرار بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وهناك إصلاح مؤسسي آخر تقرر في اجتماع القمة، وهو إنشاء لجنة لحفظ السلام. وقد أسهمت سويسرا بأفكارها في هذا المشروع على مدى الأشهر القلية الماضية. وهي تُرحب بإنشاء تلك الهيئة التي ستعالج مجالا أساسيا من أنشطة الأمم المتحدة، وتملأ فجوة مؤسسية واضحة للجميع.

وبمجرد انتهاء صراع ما، يتعين على العناصر الفاعلة الرئيسية – المؤسسات والدول والمجتمع المدني – أن تعمل جنبا إلى جنب لإعادة بناء البلد. وستكون المهمة الرئيسية للجنة حفظ السلام، أن تجمع تلك العناصر معا من ميادين حفظ السلام والمعونة الإنسانية والتنمية، لتحديد استراتيجيات مشتركة للعمل في المستقبل.

وستضم تلك اللجنة ممثلين لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك ممثلين لمانحي الأموال الرئيسيين والمشاركين بقوات. وتعتقد سويسرا أن مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية، ينبغي أيضا أن تُشارك في المداولات. وعلى سبيل المثال، قد يكون من المفيد إشراك رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والمفوض السامي لحقوق الإنسان في اللجنة. وقد يكون من المفيد كذلك الاستعانة بخبراء من المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع الخاص، حسبما تدعو الحاجة.

وفضلا عن ذلك، نحتاج إلى ضمان المساواة بين الجنسين عند تشكيل اللجنة.

إن حفظ السلام والعمل الإنساني والتنمية أنشطة متوازية ولا يجوز تقسيمها بشكل تعسفي إلى مراحل متعاقبة. ولدى صياغة ولاية اللجنة، علينا ضمان أن تكون لها القدرة على إسداء المشورة لكل العناصر المؤسسية الفاعلة المعنية عند أية خطوة من عملية السلام والإعمار.

ولا يمكننا أن نتكلم عن تحسين كفاءة مجلس الأمن بدون مناقشة التحسينات الواجب إدخالها في الإدارة الداخلية للأمم المتحدة. والوثيقة الختامية للقمة تنص على أهم التدابير العاجلة التي يلزم اتخاذها، والتي لا بد من تنفيذها بدون إبطاء.

وفي هذا السياق، يجب أن توضع العوامل الثلاثة التالية في الحسبان: أولا، الاختصاص السياسي والمسؤولية عن تقرير الميزانية يخصان الجمعية العامة؛ ثانيا، لا بد من توسيع سلطة الأمين العام الإدارية؛ ثالثا، لا بد من تعزيز أجهزة الرقابة الداخلية.

إن الفضائح التي لطخت صورة الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الوسائل المتاحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وكذلك استقلاله المالي والتنفيذي. وعلاوة على ذلك، علينا أن نُعزز التعاون بين مختلف أجهزة الرقابة التي تنتشر عبر منظومة الأمم المتحدة،

نظرا لتزايد تعقد مهمتها. وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد توسيع نطاق ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حتى يتمكن من الاستجابة لطلبات المساعدة من الوكالات المتخصصة.

ومن الأشياء القريبة من قلبي على وجه الخصوص، أهمية مكافحة حالات الاعتداء والاستغلال الجنسي التي ترتكب في سياق عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فتلك الاعتداءات تمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وللقيم التي تعتنقها المنظمة. وهي تدمر مصداقية المنظمة، وتعوق إنجاز مهامها في الميدان. وتنادي سويسرا بعدم التسامح بتاتا في هذه المسألة. ونؤيد بقوة التدابير التي اتخذت مؤخرا، وبالذات تلك المتعلقة بزيادة عدد المحققين المقيمين المكلفين بالعمل في الميدان تحت سلطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

في الخريف الماضي شرعنا معا في تنفيذ عملية كبرى، ألا وهي تكييف النظام المتعدد الأطراف حتى يكون قادرا على التصدي للمشاكل والتحديات الجديدة في القرن الواحد والعشرين، وفي مركزه أمم متحدة معززة وأكثر كفاءة. والإصلاح عموما يتطلب مزيجا متقنا من الطموح والواقعية والصبر. وقد قطعنا جزءا من الطريق، وتم تحديد خط السير الأساسي في اجتماع القمة. وعلينا الآن أن نتبع سبيل الإصلاح، ونعطي شكلا ملموسا للقرارات التي اتخذناها سابقا، ونحسم خلافاتنا المزمنة. ويجب أن يكون ذلك أحد الأهداف الرئيسية للدورة الستين للجمعية العامة التي بدأت منذ قليل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة مينداودو، وزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في النيجر.

السيدة مينداودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): يسرني عظيم السرور، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم، باسم وفد النيجر، عن أحر تهانئنا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. إننا بانتخابكم نعترف بمناقبكم البارزة كدبلوماسي، وكعنصر فعال مؤثر في الميدان، وهي صفات تبشر خيرا بنجاح الدورة الحالية. ولتكن مطمئنا، سيدي، على أن وفد بلادي سيوليكم دعمه الكامل. نتمنى لكم كل نجاح في إنجاز مهمتكم.

ولسلفكم، سعادة السيد جان بينغ، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للحكمة والمهارة والبصيرة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة، وتحضيره للاجتماع العام الرفيع المستوى.

أما الأمين العام كوفي عنان، فأود أن أتوجه إليه بإشادة في محلها على الدور الحاسم الذي اضطلع به على رأس منظمتنا. ونتعهد له بدعمنا الذي لا يحيد في جهوده لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتكييفها لمشاغل واهتمامات العصر.

فهل نحن بحاجة إلى التذكير بالطبيعة التاريخية لدورتنا؟ إنها تنعقد بعد عشر سنوات بالضبط من اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واعتماد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن.

إن الأمين العام في تقريره الهام المعنون: ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، شخص على نحو شامل التهديدات والتحديات المتعددة الأشكال والمترابطة التي تواجه العالم، وفي نفس الوقت، قام بوضع توصيات مهمة لمواجهتها. ومما لا يقل أهمية من الناحية التاريخية هو الوثيقة الختامية (القرار 60/1) الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع

المستوى التي اعتمدناها من فورنا. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مصدر أمل كبير في جهودنا الشاقة من بين تلك التهديدات والتحديات، التي سأشير إليها مرة أخرى، الإرهاب، وأوجه اللامساواة في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

ما زال الإرهاب يضرب بعنف في جميع أنحاء العالم، مهددا السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا. إن الهجمات التي وقعت مؤخرا في لندن وشرم الشيخ هي خير دليل على تلك الحقيقة. لذلك يجب أن نعزز كفاحنا ضد هذه الآفة وأن نستمر في ذلك على المدى الطويل ولكن في إطار القانون الدولي. في هذا الصدد، نعتقد أن من الحاسم الإسراع بعملية وضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. اتفاقية كهذه ينبغي أن تقوم بتعريف مفهوم الإرهاب بشكل واضح لتفادي الغموض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة ومثمرة بدون التعاون الدولي الملائم. بسبب هذا التعاون – الذي مكننا من تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن لدينا – استطاع بلدي مؤخرا تحقيق النجاح الكبير في مكافحة هذه الظاهرة.

إن السلم والأمن يتطلبان أيضا اعتماد تدابير فعالة ضد انتشار الأسلحه بشكل عام. وهنا، أرحب بمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – التي يرأسها النيجر حاليا – التي تهدف إلى إنشاء صك ملزم قانونيا حول وقف صناعة الأسلحه واستيرادها وتصديرها. هذا النهج قادنا إلى إبداء الأسف لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحه النووية الذي عقد مؤخرا.

اليوم، السلم والأمن الدوليان معرضان للخطر الكبير، بسبب عدد متزايد باستمرار من الصراعات. بعض تلك الصراعات يبدو أنه ورطة لا نهاية لها بسبب ثباتها وتكرارها. ففي غرب أفريقيا، على الرغم من أن بعض بؤر التوتر في طور نزع فتيلها، كما هي الحال في سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو، فإن المنطقة دون الإقليمية لا تزال تعاني من عدم الأمن وانعدام الاستقرار. ويحدونا الأمل بحدوث تطورات ايجابية في كوت ديفوار تسمح بعودة سريعة إلى الحالة الطبيعية في ذلك البلد الذي كان سابقا ميناء للأمن والازدهار.

في الصحراء الغربية تؤكد النيجر من جديد دعمها للأمين العام في جهوده الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي بوروندي، نرحب بالنتائج الايجابية لعملية السلام التي تكللت بانتخابات تشريعية ورئاسية.

لا يجب أن نعيد إحلال السلام أو أن نحافظ عليه فحسب؛ ولكن يجب أن نوطده أيضا. في هذا الصدد، فان اقتراح الأمين العام بخصوص إنشاء لجنة معنية ببناء السلام ذو أهمية قصوى في انه سيمكن العديد من البلدان الخارجة من الصراع أن تكسر حلقة العنف والدمار المفرغة.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط، يود بلدي أن يؤكد مرة أخرى أن تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تتوقف بالضرورة على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة ولها مقومات البقاء. في هذا الصدد، فإن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة خطوة ايجابية نأمل أن تسمح باستئناف المفاوضات في إطار خارطة الطريق.

فيما يتعلق بجامو وكشمير، ما زلنا مقتنعين بأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يجب أن تنفذ حتى يتمكن الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير. فذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة خفض التوترات بين الهند وباكستان. إن النيجر، وهي عضو في مجموعة الاتصال

التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة، تشجع الطرفين على المضي قدما بمحادثاتهما التي تهدف إلى تسوية أكيدة لهذه المشكلة.

هذا العام، وفيما نحن نقيّم ما أحرز من التقدم في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية تؤكد مرة أخرى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى التي اعتمدناها قبل هنيهة على تكافل الدول وتشدد على ضرورة زيادة التضامن. وتحقيقا لذلك، فان التضامن والتعاون الدولي يجب، أكثر من أي وقت مضى، أن يذهبا إلى أبعد من مجرد إعلان النوايا الطيبة إذا كان لهما أن يكونا أكثر فعالية. على أية حال، يجب ألا يكون التضامن لا نهائيا في تفاوته كما هي الحال اليوم لسوء الحظ.

إن النيجر الذي وقع مؤخرا ضحية أزمة غذائية حادة، يرغب في إعادة النظر في التضامن الدولي وذلك لنتمكن من الاستثمار في المستقبل عن طريق تنفيذ الحلول الدائمة التي تضمن الأمن الغذائي الدائم لشعبنا. فبدون إعادة النظر في التضامن، لن تتمكن أبدا، لسوء الحظ، العديد من البدان الأفريقية، بما فيها بلدي، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. إن ذلك يتطلب زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، من المنظورين النوعي والكمي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته الدول المتقدمة النمو التي وضعت جدولا زمنيا تمكنها من تحقيق الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥. إن مفهوما جديدا للتضامن يتطلب أيضا توفير مصادر تمويل مبتكرة لا تنطوي على زيادة الأعباء على الدول النامية.

ونرحب بالقرارات التي اتخذها الشركاء مؤخرا، وبشكل خاص مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي. ونحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على زيادة تعزيز تعاونهما مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع المبادرات الجديدة من أجل أفريقيا، بما في ذلك مرفق التمويل الدولي للجنة بلير، وحساب التحدي خلال الألفية للرئيس بوش، ومبادرة شيراك – لولا.

فيما يتعلق بالتجارة الدولية، نأمل أن تفضي المفاوضات الجارية المتعددة الأطراف الجارية إلى نتائج مفيدة بشكل متبادل بحلول العام ٢٠٠٦ كما تم التخطيط له. بالرغم من ذلك، من أجل تنمية متبادلة ومشتركة، يجب أن تتوقف جميع الإعانات للصادرات الزراعية. في هذا الصدد، فان المؤتمر الوزاري المزمع عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر حدث حاسم بالنسبة لنا وينبغي، ونكرر، حضوره مع مراعاة التضامن المعاد النظر فيه وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الأكثر فقرا.

يود بلدي أن يحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة على بعد نظره في تحديد هوية مكامن هذا الإصلاح، وفي تقديمه توصياته المثيرة للاهتمام والهامة.

تلتزم النيجر التزاما كاملا بالدور الذي تضطلع به أفريقيا على الساحة الدولية. لقد قادنا الالتزام الجماعي إلى صياغة موقف مشترك بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة يدعمه بلدي بإخلاص. في الواقع إن قارتنا، التي تزداد أهميتها ظهورا يوما بعد يوم، يجب أن تسعى بعزيمة ووحدة في كفاحها من اجل إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة المكلفة بتناول مسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن أجل أن تكون على مستوى هذه الرسالة الضخمة والحساسة، يجب أن تكون منصفة، وممثلة وديمقراطية. كذلك يجب أن تركز أعمالها على تعددية الأطراف والتشاور، وبصورة خاصة ضمن الجمعية العامة.

إن إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره يجب أن يتابع بشفافية حتى تتمكن الأمم المتحدة المجددة من أن تكون أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا لعالم اليوم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهته، يجب أن يكون المنتدى لتنسيق وصياغة الاستراتيجيات لتتمكن البلدان الأكثر فقرا من الوصول إلى الفرص الممتازة المتاحة في هذا الكوكب الذي يزداد عولمة.

إن إنشاء لجنة معنية ببناء السلام يسد ثغرة مهمة لأن ذلك يشكل أداة ربط بين الأمن والتنمية لم تكن موجودة سابقا. إننا نرحب بإنشاء لجنة حقوق الإنسان، على أساس مبدأي العالمية وعدم الاستبعاد. فهذه هي الشروط الأساسية لتعزيز منظمتنا وتحسينها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد جولي مينوفيس تريكيل وزير الخارجية والثقافة والتعاون بإمارة أندورا.

السيد مينوفيس تريكيل (أندورا) (تكلم بالقطالونية، **وقدم الوفد نصا بالانكليزية**): في بداية الألفية الثالثة، تنقلنا اليوم وسائل السفر الأسرع، والتي بدأت في القرن التاسع عشر بتكنولوجيا السكك الحديدية، عبر العالم بسرعة متزايدة. وتجري تغييرات جذرية على كل المستويات وفي كل أساليب الاتصال. فمن القطار إلى السيارة ثم إلى الطائرة، بل وإلى الرحلات الفضائية أصبحت السرعة تزيل حواجز المكان. وعن طريق البرق والهاتف والإنترنت والهاتف الخلوي وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، تغير السرعة طريقة تواصلنا بعضنا مع بعض.

وفي هذا العصر الجديد، يمكن أن تحدث تطورات ذات أهمية هائلة بأسرع مما يمكن للعقل أن يتابعها. لكن كما أنذرنا بذلك الفيلسوف بول فيريليو، يأتي مع كل تكنولوجيا جديدة احتمال وقوع حادثة جديدة ومع السرعة المتزايدة يأتي خطر الكوارث المريعة بصورة أكثر دائما. لقد تضخم حجم الكوارث الطبيعية ليس بسبب تزايد السكان فحسب ولكن أيضا بسبب تزايد أخطار تلوث البيئة.

إننا، بعد تأسيس الأمم المتحدة بستين سنة، نعيش في عالم أسرع يتوجب علينا فيه أن نكون قادرين عل التفاعل مع الأحداث تقريبا بشكل فوري. وعلينا أن نضمن، حتى مع الإحساس بزيادة حدة الأخطار التي نعيشها في بداية القرن الحادي والعشرين، سواء كان السبب في ذلك الظواهر الطبيعية أو التقدم التكنولوجي أو تهديد الإرهاب أو تضاؤل الموارد، أن عزمنا على العمل لم يضعف بأي حال من الأحوال. إن المعيار المحدد عال جدا غير أن قدرتنا على العمل معا كجماعة يمكن أن تكون بنفس علوه.

هناك فترة أخرى من فترات الابتكار التكنولوجي أثرت تأثيرا جذريا على سرعة وأساليب الاتصال أي المطبعة. لنفكر لحظة في آثار هذه التغييرات وما بوسعنا أن نتعلمه منها. لقد عززت المطبعة التبادل السريع للمعلومات التي كانت متوفرة بسهولة لأعداد كبيرة من الناس ولم يكن بالإمكان إخضاعها للرقابة ولا للسيطرة، ولو أن بعض المؤسسات حاولت جاهدة أن تفرض تلك الرقابة. ومن انفجار المعلومات هذا جاء مجد الثورة العلمية، ولكن أيضا الحروب الدينية التي وقعت في القرن السادس عشر وحرب أوروبا العالمية الأولى وحرب الثلاثين سنة التي حدثت في النصف الأول من القرن السابع عشر. لقد رافقت الوعود بإمكانية السيطرة على العالم الطبيعي محاولات عنيفة للسيطرة على عقول وأرواح البشر.

وكان لثورة المعلومات التي نشهدها أثر مماثل على التطورات. فمن جهة، نحن محقون في أن نأمل في إمكانية حل المشاكل التي يواجهها العالم عن طريق التكنولوجيا؛

ومن جهة أخرى، قد ساهمت التكنولوجيا في بروز التطرف ووفرت وسائل إطلاق العنان للعنف بأبعاد لم يسبق لها مثيل.

لقد وفر التنوير الجذري الذي بدأ أولا في هولندا، وهي بلد صغير لكنه معروف بتسامحه وبحرية الفكر الإبداعي، حلولا جديدة للاضطراب والعنف الطائفي في القرنين السادس عشر والسابع عشر. كما طور أسلوبا للنقد يمكن فصله عن الحقيقة الدينية، ولأول مرة في تاريخ الغرب، نظاما للقواعد الأخلاقية حديثا بأكمله. فما هي الأشكال التي يمكن أن يتخذها التنوير الجذري في القرن الحادي والعشرين؟ إنني أتمنى أن نرى شعورا جديدا بالقيم الإنسانية، واعترافا بأننا موحدون ليس بوجودنا في عالم آخذ في التقلص فحسب، ولكن بوصفنا منتمين للجنس البشري.

إننا على علم تام بأنه حتى وإن كان هذا الانفجار التكنولوجي يبدو أنه يربط جميع البلدان في حضن ثقافة وسائط الإعلام المعولمة، فإنه يغذي ضيق أفق التفكير القديم والقوميات والصراع العرقي. وقد أصبحت الهوة بين الأغنياء والفقراء من الأشخاص والبلدان تبدو أكثر اتساعا دائما، وإن كان ترابطنا في مجالي التجارة والعمل يزداد. غير أنه مع رؤى شطط العالم الأول متجلية في جميع أرجاء العالم، هل بوسع أي أحد أن يعجب لتزايد الغضب على الغرب؟ فالفقر والتمييز والحرب والجوع والمرض هو الحظ اليومي لجزء كبير من الإنسانية. إنا نرى هذه الصور كل يوم. وليس بوسعنا تجاهل هذه الحقائق ولا الخوف منها. علينا أن نواجهها بسياسات إنمائية حقيقية مصحوبة بالحكم الرشيد ونظام عادل للتجارة والحوار. فالأهداف الإنمائية للألفية مسؤوليتنا الجماعية.

لا يزال موروث الدولة القومية لعصر النهضة مفهوما قويا. إن حبنا لبلداننا وكل ما يمثله ذلك بالنسبة لنا هو مظهر محدد لهويتنا. إذا، كيف يمكن أن نتجاوز المفارقة الجوهرية لهذه المنظمة، أي ربط عز دولتنا الوطنية، الذي هو منبع اختلافاتنا المادية والثقافية والعرقية، بفكرة أن نكون ”متحدين“؟

يبدو أن الجواب يوجد، جزئيا، في إمكانية إعادة التوازن للاقتصاد العالمي، غير أنه يتطلب كذلك إيقاظ تلك الحساسيات المتبلدة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء والمحظوظين عن المحرومين والأحرار عن المضطهدين. لقد كان إعلان الألفية خطوة لازمة إلى الأمام، والتوترات الحالية بشأن الإصلاح يجب ألا تصرف اهتمام هذه الهيئة عن مهمتها العليا.

وسواء كنا نسرع في اتجاه التحديات التي ستتخذ شكل كوارث طبيعية أو من فعل الإنسان، يمكن أن نكون على يقين من أن أثرها لن يبقى داخل الحدود الوطنية. ويجب أن نعد للاستجابة لها بقوة وعزم لا يعرفان حدودا كذلك.

تحدثت فيما قبل عن بلد صغير، هو هولندا، وعن تاريخها. وإن أندورا كذلك بلد صغير يؤمن بالتسامح واحترام أخينا الإنسان. إن علاقاتنا المستقرة مع جيراننا، التي ترجع إلى تقاليد أندورا إذ كانت ملاذا آمنا خلال الحروب والصراعات الأوروبية، وتقاليدنا البرلمانية التي تعود إلى عام ١٤١٩ وحقائقنا الجغرافية السياسية، تجعلنا نؤمن بفضائل وقيم الحوار ومحبة السلام والتنمية وندافع عنها، وهي متوافقة مع فضائل وقيم الأمم المتحدة.

وخلال اثني عشر عاما من الحياة الدولية، اعتمد بلدي ١٣٠ اتفاقية دولية كما أعرب عن إيمانه الراسخ بحكم القانون الدولي، مثلما حدث عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وإننا سنستمر في هذه المهمة مجددين التأكيد على التزامنا بتعددية الأطراف وبإرسال الاتفاقيات المتعلقة

بالإرهاب وحقوق الإنسان إلى البرلمان من أجل التصديق عليها. كما نمنح دعمنا لإنشاء مجلس لحقوق الإنسان وسوف نتتبع عن كتب التطور المحرز بشأن اتفاقية جديدة في مجال مكافحة الإرهاب.

تشكل الأمم المتحدة موروثا من فترة نزاعات بلغت أوجها في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة والمأزق النووي الذي تلاهما. وبينما نعترف بجوانب القصور فيها، علينا أن لا ننسى الإقرار بحكمة مبادئها التوجيهية، وهي استتباب السلام بين سائر البلدان وحقوق الإنسان العالمية وتطور الدول.

إننا نعيش في وقت أخذت تصبح فيه قوة دولة واحدة وهما تاريخيا بسرعة. فلنعمل من أجل عهد جديد، وهو وحدة الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لكي نعمل معا من أجل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد طالباك نزاروف، وزير خارجية طاجيكستان.

السيد نزاروف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات يمكن أن يشار إليه بحق بأنه الحدث التاريخي الرئيسي في بداية الألفية الجديدة. من المهم أن المجتمع الدولي، في مؤتمر القمة، لم يعد ذكر التزامات قطعت سابقا فحسب ولكنه اتخذ أيضا قرارات ملموسة جديدة بالتنفيذ العملي لتلك الالتزامات. والأهم أن قادة العالم بينوا بجلاء أنه لا بديل من الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية يمكنها أن تنسق الجهود للتصدي للتحديات التي تواجهها البشرية.

عن طريق الإرادة السياسية المشتركة لقادة العالم نشأت فرصة فريدة لتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية السلمية والمستدامة وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولتحقيق التقدم صوب استئصال شأفة الفقر والمرض؛ وللتغلب على الأزمات الإنسانية؛ ولتوفير عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

وتحقيق مزيد من التقدم يتطلب اتخاذ عمل متحد ومتضافر ومستمر من جانب المجتمع الدولي في مجموعه. ولا ريب في أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تؤدي دورا رئيسيا في تعبئة وتنسيق جهود كتلك. ونتشاطر الرأي في أن من الضروري تعزيز المنظمة ووكالاتها المتخصصة، بوسائل منها الإصلاح المستعجل للأمانة العامة ولهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وترحب طاجيكستان بنتيجة مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر، وهي على استعداد للوفاء بكل التزاماتها ولأن تنفذ كل القرارات الواردة في وثيقته الختامية. ونعتبرها تعهدا من جانب المجتمع الدولي بإيلاء الاهتمام الضروري للتحديات الماثلة أمام التنمية البشرية، وبأن يخصص، تحقيقا لذلك الغرض، موارد مالية إضافية للبلدان التي تعاني من الحاجة الماسة، مثل طاجيكستان.

إن الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تبقى محل تركيز جهودنا. ولا ريب في أن سرعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات التنفيذ، على المستوى الوطني، يجب أن تكيف مع الظروف السائدة في بلدان معينة، لكل منها طريقته في القيام بالأمور وخصائصه المحددة.

وترمي طاجيكستان إلى تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الصعاب التي نواجهها أنجزنا التقدم الحقيقي صوب بلوغها. ووفقا للبنك الدولي حدثت تغيرات إيجابية تستحق الذكر في مجال تخفيض الفقر: في السنوات الأخيرة قل بنسبة ١٦ في المائة عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ومن الواضح أنه حقق تقدم في ضمان الأمن الغذائي الذي يشغل الأولوية الرئيسية في طاجيكستان. وتشمل أهداف الحكومة تنمية الزراعة وإيجاد قطاع خاص قابل للحياة ضمنها، وزيادة دخل الأسر الريفية بنسبة ثلاثة أضعاف على الأقل.

ونتفق تماما مع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في تقرير تقييم الاحتياجات للأهداف الإنمائية للألفية، وهو التقرير الذي قدمه إلى الأمين العام فريق من الخبراء بقيادة جافري ساكس. ويرد فيه أن طاجيكستان لديها فرصة فريدة لأن تحقق بحلول ٢٠١٥ الأهداف الإنمائية للألفية في سياق المعايير الرئيسية لتلك الأهداف. والتحقيق الناجح للأهداف المتوخاة سيسمح لطاجيكستان أن تصبح، في وسط آسيا، مثالا على نظام ديمقراطي ناشئ يتسم بالمساواة والازدهار.

وطاجيكستان تقف في الوقت الحاضر عند منعطف في تنميتها. لقد حل الصراع المسلح خلال فترة زمنية قصيرة، ومرحلة بناء السلام المعقدة، التي يجري تنفيذها بنجاح بالتأييد من الأمم المتحدة، تقترب من نهايتها. وخلال السنوات الخمس الماضية، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة في طاجيكستان، قطع البلد بنجاح الطريق الشاق، وهو طريق المصالحة الوطنية وتعزيز استقراره وإنشاء مؤسسات ديمقراطية والنهوض بسيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان.

لقد أحدث الاستقرار وتنفيذ إصلاحات الجيل الأول زيادة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة سنوية بلغت ٩،٣ في المائة خلال السنوات الخمس المنصرمة. إن إعادة تأهيل اقتصاد البلد تحقق التقدم. وفي نفس الوقت لدى سلطات الجمهورية فكرة واضحة عن نطاق وتعقد المشاكل التي تواجه البلد، وتعي هذه السلطات تماما مسؤولياتها في تناول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتتخذ كل التدابير الممكنة لحلها.

وطاجيكستان أحد البلدان الأولى الذي وضع، بمساعدة الأمم المتحدة، تقديرا للكلفات العامة والموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حدد تقييم الاحتياجات للأهداف الإنمائية للألفية هوية الإصلاحات البنيوية والمؤسسية اللازمة في طاجيكستان لإيجاد بيئة ممكنة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأولويات كل سياسة في قطاعها؛ والمشاريع المالية لتمويل تنمية المناطق الريفية ونظامي التعليم والصحة وتوفير المياه وبنية التصحاح الأساسية والبيئة.

ووفقا لتقييم الاحتياجات للأهداف الإنمائية للألفية ستحتاج طاجيكستان إلى حوالي ١٣ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لتحقيق التقدم اللازم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

بيد أن تقييم الاحتياجات للأهداف الإنمائية للألفية ليس سوى التدبير الملموس الأول. على أساس تلك الوثيقة يجري في طاجيكستان في الوقت الحاضر وضع استراتيجية وطنية للتنمية للفترة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ واستراتيجية أكثر تفصيلا لتخفيض الفقر للفترة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨. هذه التدابير، التي تتخذها حكومة طاجيكستان، تتفق تماما مع قرارات مؤتمر القمة بشأن وضع استراتيجيات وطنية للتنمية.

وستتوقف إلى حد بعيد تنمية طاجيكستان الاجتماعية والاقتصادية على نهج المجتمع الدولي حيال تناول تحديات قائمة، بما في ذلك استئصال شأفة الفقر؛ وتمويل التنمية؛ وإيجاد نظام عادل للتجارة العالمية؛ وتخفيف حدة نتائج الكوارث الطبيعية؛ وحل المشاكل الديمغرافية. هذا هو السبب في أن قرارات مؤتمر القمة بشأن مسألة حرجة جدا، وهي تمويل التنمية، ذات أهمية محورية بالنسبة إلى طاجيكستان.

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز بعض المسائل الرئيسية.

أتناول أولا الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الرسمية للتنمية. بالتعاون مع خبراء الأمم المتحدة قمنا بتقييم احتياجاتنا في هذا الميدان بطريقة مفصلة وشفافة. وفي الوقت الحاضر تتجاوز متطلباتنا المالية للتنمية المستدامة تجاوزا كبيرا الموارد الفدرالية والخارجية المتاحة. ومن الـ ٩٣٠ مليون دولار التي التزم المانحون الدوليون بتخصيصها لطاجيكستان خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لم يقدم فعلا سوى ٤٠ في المائة. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يضاعف، على الأقل، المعونة الحالية من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقليل عبء الدين الخارجي ذو أهمية خاصة بالنسبة إلينا، بالنظر إلى أن الأموال المحررة يمكن أن تستثمر في التنمية. وبفضل الجهود التي قامت بها الحكومة لتقليل عبء خدمة الدين الخارجي حقق بعض التقدم في إعادة هيكلة الديون الثنائية في السنوات الأخيرة. بيد أن عبء الدين سيبقى في المستقبل القريب ثقيلا. ووفقا للتقديرات سيساوي الدين هذه السنة أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسيستمر في كونه تهديدا للاستقرار الاقتصادي الكبير للبلد ولخطط التنمية.

ويعتمد الاقتصاد والتجارة في طاجيكستان اعتمادا كبيرا على الظروف المواتية في السوق العالمية. وتأمل طاجيكستان في الإكمال الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، حتى تحقق تحقيقا تاما إمكانها في ميدان التنمية وحتى يكون من الممكن تحقيق التقدم صوب نظام مفتوح وعادل للتجارة العالمية.

إن عدم إمكانية الوصول إلى البحر والبعد عن أسواق العالم يزيدان زيادة كبيرة نفقات النقل، ويزيدان من المشقة التي يواجهها البلد في المشاركة في التجارة العالمية ويؤثران على نحو مباشر في نسبة الفقر في البلد. وفي هذا السياق فإن النهوض بالتعاون الإقليمي، بخاصة مع البلدان المجاورة، عامل رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في طاجيكستان.

وتواجه منطقتنا مشاكل محددة، بالنظر إلى أن إنشاء بيئة مفضية إلى إقامة العلاقات التجارية والنهوض بالعلاقات الاقتصادية في مجموعها يتوقفان، من جوانب كثيرة، على نجاح عمليتي تثبيت الاستقرار وبناء السلام في أفغانستان المجاورة. وفيما يتعلق بإعادة تأهيل البلد بعد انتهاء الصراع من الواضح أن المشاركة النشيطة على المستوى الإقليمي من جانب دول وسط آسيا التي تجاور أفغانستان في تنميتها ستكون عاملا رئيسيا في نجاح الجهود المبذولة هناك.

وفي هذا الصدد، تعتقد طاجيكستان أنه لا بد من أن تشارك أفغانستان في عملية التعاون الإقليمي المتعددة الأوجه. ونتوقع من الشركاء الدوليين الرئيسيين للمنطقة أن يقدموا الدعم الملائم لتلك العملية. وهذا الموضوع يمكن أن تنظر فيه لجنة الأمم المتحدة الجديدة لبناء السلام.

وبينما نعتمد على المساعدات الدولية، فإن حكومة طاجيكستان تبذل جهودا متزايدة لاستخدام قدرات البلد إلى أبعد حد. وتوفر الموارد المائية في طاجيكستان مزايا هائلة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، لا يستخدم منها في الوقت الحالي سوى أقل من ٥ في المائة.

والإدارة الرشيدة والعادلة لموارد المياه ستسهم بشكل مباشر في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جملة أمور مثل التصدي للتحديات المتصلة بالأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والمرافق الصحية ومكافحة الأمراض وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. وهدفنا المشترك هو بلورة نمط جديد نوعيا للإدارة المستدامة لموارد المياه ومعالجة تحديات اقتصاد المياه على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من خلال دمج الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي مع الجهود الوطنية، مع كفالة قيام البلدان بل والمناطق

دون الإقليمية التي تواجه مشاكل في إمدادات المياه بالدور الرئيسي.

ونحن ننتظر من كل البلدان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور نشط في الأحداث ذات الصلة بالعقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة'' الذي يتوقف نجاحه على تنفيذ أنشطة مشتركة. وينبغي أن يصبح ذلك إسهاما مشتركا وملموسا في مستقبل البشرية.

إن تحقيق تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلد عانى حربا أهلية مثل طاجيكستان. فنجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد هو مفتاح تجنب تواتر الصراع. وقد علمتنا تجربتنا أن تهيئة الظروف التي يمكن أن تمنع تجدد الصراع وتقوي عملية دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي مرت بظروف الصراع ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر الرأي بأن على الأمم المتحدة أن تركز على إنهاء الصراعات ومنع نشوبها، وعلى إعادة التأهيل والتنمية ما بعد الصراع. ويحدونا الأمل أن لجنة الأمم المتحدة الجديدة لبناء السلام ستوسع قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لاحتياجات البلدان بعد الصراع وستسمح بقيام صلة مباشرة بين الأمن والتنمية. ويمكن دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القيام بدوره في تلك العملية.

وطاجيكستان التي عانت في كفاحها من أجل الاستقلال، شرعت بعزم في السير على الطريق الديمقراطي نحو التنمية ولن تحيد عنه. وقد أسهم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالدرجة الأولى، إسهاما كبيرا في هذا الصدد، واستفدنا لسنوات طوال من مساعداته السخية ودعمه غير الأناني.

ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الهيئة الرئيسية لتنظيم العلاقات الدولية في الألفية الجديدة. وإننا نعمل انطلاقا من فرضية أنه ينبغي تعزيز ترسيخ وظيفة الأمم المتحدة. وإصلاح المنظمة ينبغي أن يكون رشيدا، والأمم المتحدة المجددة ذاتها ينبغي أن تكون قوية وقادرة على الاستجابة لأحداث العالم بصورة سريعة وملائمة لكي تواجه بفعالية التحديات والتهديدات العالمية العديدة لجيل جديد. وطاجيكستان ستؤدي دورها للإسهام في ذلك الميدان بغية تقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في العالم المعاصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خورخي بريز أبو العرش، وزير خارجية غواتيمالا.

السيد بريز أبو العرش (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إن غواتيمالا، العضو المؤسس في الأمم المتحدة، تود أن تؤكد مرة أخرى أمام الجمعية العامة إيمانها والتزامها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في السيادة بين الدول وتعددية الأطراف التشاركية والشفافة والديمقراطية. وتبقى الأمم المتحدة أفضل الأدوات المتوفرة للبشرية في مساعيها لتحقيق ذلك الهدف.

والمقاصد التي حددها الموقعون على الميثاق لأنفسهم قبل ستة عقود مضت لم تفقد شيئا من صلاحيتها. وحقيقة الأمر، فإن تحقيق تلك المقاصد ما زال يمثل تحديا كبيرا للإنسانية. كما أن هدف صون السلم والأمن الدوليين يفرض تحديات جديدة، وصلته بالتنمية المستدامة ومكافحة الفقر توفر نموذجا في ذلك الصدد. ونحن نواجه تهديدات جديدة تزيد من صعوبة كفالة الحكم الرشيد وتقوض الديمقراطية، مثل الاتجار بالبشر، والأسلحة والمخدرات، إلى جانب الإرهاب. والبلدان الصغيرة والهشة، مثل بلدي، تتضرر بصورة خاصة من جراء تلك المشاكل.

وما فتئنا منذ بعض الوقت نحاول معا التغلب على تلك التحديات الجديدة، ولكننا لم نتمكن إلا مؤخرا من النظر فيها والتوصل إلى عدد من الاتفاقات التي نثق بأنها ستمكننا من إصلاح هذه المنظمة بغية التصدي لتلك التحديات في مجموعها، بمزيد من الفعالية وبطموح متجدد.

وإننا نؤيد النداء الذي أطلقه الأمين العام في بداية المناقشة العامة لاعتماد ''عهد للمساءلة'' لكفالة إخضاع الأمانة العامة والحكومات للمساءلة والرقابة بفعالية.

وستواصل غواتيمالا الإسهام بصورة نشطة في جهود إنشاء لجنة بناء السلام. وتجربتنا الوطنية الخاصة ستمكننا من الإسهام في تلك الجهود بصورة فعالة.

وسنسهم أيضا في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في وقت مبكر وتنفيذ استراتيجية متكاملة بغية كبح جماح تلك الآفة.

ونحن نعلق نفس الدرجة من الأهمية على إنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان، يتم الاتفاق على تكوينه أثناء هذه الدورة، حتى يكون الوفاء بمسؤوليتنا عن كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان أكثر تركيزا وفعالية وغير مُسَيَّس. ونؤيد بقوة تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي ينبغي أن توفر له الموارد اللازمة لكي يضطلع بعمله بصورة ناجعة. وبالمثل، فإننا لا نتردد في دعم المسؤولية عن الحماية.

ونرى أنه لا غنى عن إحراز تقدم حاسم في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين خلال مبادرات مثل تلك التي طرحتها النرويج وأستراليا وشيلي وإندونيسيا والمملكة المتحدة ورومانيا وجنوب أفريقيا، والتي تؤيدها غواتيمالا.

أما فيما يتعلق بالهيئات الرئيسية، فنحن نؤيد تعزيز وتنشيط الجمعية العامة التي تتمثل مهمتها في توفير المشورة السياسية فيما يتصل بعمل المنظمة. وعلينا أن نعيد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره الرائد في مجال التنمية المستدامة، وأن نواصل تعزيز تعاونه مع مجلس الأمن.

ونحث الدول الأعضاء على أن تبدي أكبر دعم ممكن لإصلاح مجلس الأمن. ولا بد أن يكون جهد الإصلاح شاملا وأن يتضمن استعراض أساليب عمل المجلس والإجراءات التي تتخذ القرارات من خلالها، بغرض تقوية المجلس وجعله أكثر مشروعية وضمان تجسيده لوقائع حاضرنا وتمثيله للبلدان النامية. ونحن نتعاطف مع تطلعات البرازيل وألمانيا والهند واليابان للحصول على العضوية الدائمة في المجلس، كما نتعاطف مع الدعوة إلى تمثيل إضافي لأفريقيا.

لقد حرص السيد أوسكار برغر بردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، لدى مخاطبة الجمعية قبل عام، على أن يعرب عن مشاعر بلدنا في هذه المرحلة الهامة من تاريخه.

ويسعدني في هذه المناسبة أن أتشاطر مع الجمعية بعض أوجه التقدم الذي أحرزناه منذ ذلك الحين.

لم تُدمج اتفاقات السلام في خطة الحكومة فحسب، بل تم سن القانون الإطاري المعني بتلك الاتفاقات. وأُجري حوار اجتماعي في كل مجالات العمل الحكومي. وجرى تحقيق خفض بنسبة ٤٣ في المائة لقوام الجيش، وإحراز تقدم في تحديثه وإضفاء الطابع الاحترافي عليه. وانسجاما مع ذلك، زاد جيش غواتيمالا مشاركته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو الآن متواجد في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الإنفاق العام يتركز في المجال الاجتماعي والبنية التحتية، اللذين خُصص لهما ٦٠ في المائة من الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦. ولقد أُنشئت أمانة لأمن الغذاء والتغذية، ووُضعت سياسة للدولة في تلك المجالات، مع التركيز على المشاركة والاستدامة. ويجري تنفيذ أنشطة هامة على الصعيد

الوطني بالاشتراك مع بلدان أخرى في أمريكا الوسطى لمكافحة الجريمة المشتركة والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. والتنفيذ بروح من الحماس مستمر لبرنامج إنعاش اقتصادي واجتماعي؛ وتم مؤخرا سن قانون مسح الأراضي، وسيتم الأسبوع المقبل تقديم سياسة للتنافس، كانت قد اعتُمدت بتوافق الآراء وبمشاركة المجتمع المدني.

ومازالت مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي تشغل موقعا مركزيا في جميع أنشطة الحكومة ويتم تنفيذها بطريقة تحترم تماما التنوع العرقي والثقافي واللغوي في البلد. ولقد وضعنا مؤخرا سياسة وطنية للشعوب الأصلية، التي قدمتها ريغوبرتا مينشو، الحائزة على جائزة نوبل للسلام والسفيرة المكلفة باتفاقات سلام غواتيمالا.

ومازالت الإجراءات القانونية الملائمة تُتخذ ضد المذنبين بأعمال الفساد. وتظل الشفافية التامة مكفولة في مجال المشتريات الحكومية.

إننا نحافظ على التزامنا بالامتثال الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويتم تنفيذ أنشطة بين الوكالات بموجب البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي اعتُمد مؤخرا. ولقد انشأ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مكتبا في غواتيمالا، ومهامه تقديم المشورة إلى الحكومة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان في دولتنا وحمايتها.

ومع ذلك، يتعرض التقدم المحرز لخطر متزايد بسبب الزيادة المفرطة في سعر الوقود الأحفوري، التي تؤثر تأثيرا سلبيا بالغا في بلدان الاقتصادات المفتوحة، مثل غواتيمالا، وهي مستوردة صافية للنفط. وتلتهم فاتورتنا النفطية نسبة متزايدة من النقد الأجنبي الناتج عن صادرات البضائع والخدمات. في الوقت ذاته، اضطُررنا إلى استيعاب الزيادة الكبيرة في تكلفة النقل والكهرباء، وتأثيرها المضاعف في قطاعات الإنتاج وأسعار البضائع الاستهلاكية الأساسية. وتأثير كل ذلك على صعيد الاقتصاد برمته وعلى الصعيد الاقتصادي الكلي يهدد بإبطاء التوسع في اقتصادنا. ومن ناحيتنا، نبذل ما في وسعنا لتوفير الطاقة وتطوير البدائل للهيدروكربونات. ونناشد المجتمع الدولي أن يتعاون معنا في الحد من آثار هذه الحالة.

وتتخذ غواتيمالا إجراءات لتعزيز الديمقراطية على الصعيد الوطني من خلال توطيد نظام ديمقراطي قائم على المشاركة واحتواء الجميع. فالتزامنا بالديمقراطية في العالم قوي. ولذلك نشارك بنشاط في محافل تسعى إلى تعزيز تلك الحقوق والدفاع عنها، ونؤيد أيضا صندوق الديمقراطية.

إن الهدفين الرئيسيين لسياسة بلدي الخارجية هما تحقيق أفضل اندماج في العالم لغواتيمالا، وتعزيز تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي. ولقد عززنا روابطنا مع بلدان ومجموعات بلدان لدينا معها علاقات وتربطنا بها آلات مؤسسية للتعاون؛ وعلاوة على ذلك، أقمنا روابط استراتيجية جديدة مع بلدان ومجموعات بلدان في أمريكا الجنوبية ومنطقة بحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا.

وتم إحراز تقدم كبير هذا العام في التكامل الإقليمي. فلقد أُحرز تقدم في التقييم المشترك الذي يُجرى مع الإتحاد الأوروبي لإطلاق مفاوضات بشأن إبرام اتفاق للشراكة والتجارة الحرة بين كلتا المنطقتين عام ٢٠٠٦.

واتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، الذي يشمل بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، يتيح لبلدنا فرصا كبيرة لتوفير العمالة وزيادة الاستثمارات واليقين القانوني. ولكن، ونحن ندخل اتفاق التجارة الحرة هذا، أدرجتنا وكالات تقييم أهلية الائتمان وتشجيع الصادرات في البلدان المتقدمة النمو ضمن فئة المجازفة، وهو تقييم سلبي أكثر من اللازم. وهذه الحالة، إلى جانب عواقب أخرى،

تزيد تكلفة الائتمان علينا بشكل جائر. وغواتيمالا لديها أحد أفضل سجلات أمريكا اللاتينية في خدمة الديون، وأحد أفضل مؤشرات الديون الخارجية في العالم، ولديها علاقات عمل متينة مع جميع الوكالات المتعددة الأطراف، ونمو اقتصادي مستمر لأكثر من ١٥ عاما، وعملة مستقرة، ومعدل تضخم من رقم واحد، ولديها مستوى عال من الاحتياطي النقدي.

ومن الناحية الاستراتيجية، أحرزت غواتيمالا تقدما في التفاوض على اتفاقات تجارية مع كولومبيا، وجمهورية الصين في تايوان، والاتحاد الروسي، وبليز، و السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة بلدان الأنديز، وشيلي، وكندا، ومصر، وإسرائيل.

والدعامة الأساسية الأخرى في سياسة غواتيمالا الخارجية هي رعاية احتياجات المهاجرين الغواتيماليين. فالحكومة تسعى إلى حل مشاكلهم وضمان احترام حقوقهم الإنسانية، وتتخذ الإجراءات لذلك الغرض على الصعيدين الوطني والدولي. وإننا نناشد الدول المتلقية، خاصة الولايات المتحدة، أن تسهل تنظيم وضع المهاجرين الغواتيماليين في بلدانهم. ولتلك الأسباب، مازلنا نتعاون على الصعيد الدولي مع كل الجهود الرامية إلى حل المشاكل التي يواجهها المهاجرون. ونحن نرحب بالإقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بشأن العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية.

وستواصل غواتيمالا اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد للفقر في البلد بغية تحقيق التنمية المستدامة. وتحديد الأولويات للإنفاق العام على الصعيد الوطني لا يكفي قياسا بحجم الأعمال التي شرعنا في إنجازها. ونحن نرى أن ضمان النجاح للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية أمر ملح. وبحكم التعريف، ينبغي لجولة الدوحة أن تضع التنمية في جوهر مفاوضاتها، ونحن نثق بأنه عندما نجتمع في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر سنتخذ قرارات تتسق بصفة عامة مع طموحات البلدان النامية. ويجب أن يكون لدينا تكافؤ فرص في مجالي التجارة والسلع الزراعية، فنحن بحاجة إلى قدرة أكبر لوصول بضائعنا وخدماتنا إلى أسواق الاقتصادات الأكثر نشاطا في العالم، وبحاجة أيضا إلى توسيع وتنويع قاعدة منتجاتنا.

إننا نرحب بالعرض الذي قدمه الرئيس بوش في هذه القاعة لتعجيل إزالة جميع التعريفات والإعانات التي تشوه التجارة الحرة في العالم. ونحث البلدان المانحة والوكالات الإنمائية والمنظومة الإنمائية الدولية على زيادة تعاونها المالي والتقني مع البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ومستوى معتدل للديون، ومنها بلدي، غواتيمالا.

وأود بصفة خاصة التشديد على قلقنا إزاء حالة ٢٣ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان، مازالت طموحاتهم في التمثيل في المنظمات الدولية لم تتحقق. وغواتيمالا، التي تلتزم بحفظ السلم والأمن الدوليين وأيضا بالتسوية السلمية للمنازعات، تناشد البلدان ذات الحدود المتاخمة لمضيق تايوان أن تمتنع عن أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وتحثها على حل خلافاتها عبر الحوار.

ونعرب أيضا عن أملنا بأن تحرز الحالة العسيرة في الشرق الأوسط نتائج مرضية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وتشجعنا في ذلك الصدد الجهود المبذولة والتقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة بدء الحوار بين الأطراف، وتنفيذ خريطة الطريق وتنفيذ خطة فك الارتباط.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا، خلال هذه الذكرى السنوية للمنظمة، الملايين من الأشخاص الذين قتلوا خلال

الحرب العالمية الثانية والمحرقة من جراء سلطة الدكتاتورية. ويشير وجودنا هنا أيضا إلى الكفاح من اجل استعادة الديمقراطية والحرية وكرامة البشر.

وبعث الأمل من تحرير الرجال والنساء والصبيان والفتيات من معسكرات الاعتقال، وإنهاء الحرب واعتماد الميثاق في سان فرانسيسكو. ولا يمكننا أن نخيب تلك الآمال أو أن نعود إلى الماضي. وعلى الأمم المتحدة أن تفي بوعودها وان تستمر في توفير فرصة للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زاريفو أييفا، وزير الدولة، ووزير الخارجية والتكامل الإفريقي في توغو.

السيد أييفا (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن شعب توغو وحكومتها وأصالة عن نفسي، عن أحر تهانئنا لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وأؤكد لكم أيضا على تأييد وفد توغو وتعاونه، مع ثقتي بأن خبرتكم وخصالكم الحميدة ستثبت أنها ميزة رئيسية لضمان أن يتناسب عملنا في هذه الدورة مع الأخطار الكبيرة والتهديدات العالمية التي لا بد أن نتصدى لها معا.

كما أعرب لسلفكم، السيد جان بينغ، عن أعمق تقديرنا للعمل الهائل الذي اضطلع به بحماس رائع خلال ولايته. و السيد بينغ، بالالتزام والرؤية الثاقبة، وهما خصلتان يتحلى بهما الدبلوماسي ذو الخبرة الذي يعمل في خدمة بلده، غابون، وإفريقيا، قاد بفعالية عمل الدورة السابقة، بما في ذلك المناقشات التي عقدت في الأيام الأخيرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

واغتنم هذه الفرصة أيضا كي أشيد إشادة مدوية بالأمين العام، شقيقنا كوفي عنان، الذي مكننا التزامه بالأمم المتحدة وبالقضايا الكبيرة والمثل العليا التي تجسدها المنظمة من أن نحرز تقدما جوهريا في تحسين نوعية عمليات الأمم المتحدة وفعاليتها. وأتعهد له بدعم بلدي الكامل في المهمة المستمرة التي كلفناه بها، والتي اضطلع بها بجدارة وهدوء وعزم وإنسانية.

وتمر الأمم المتحدة الآن بمنعطف طرق. والتحديات التي ما زالت تواجه العالم – وخصوصا الصراعات المستمرة التي تعصف بالعديد من البلدان والمناطق في جميع أرجاء العالم؛ والأوبئة والفيضانات والكوارث الطبيعية؛ والأخطار المروعة التي تهدد البيئة والنظام البيئي؛ وحصول المجاعة في أماكن مختلفة، وبخاصة في إفريقيا، من جراء الجفاف وتغير المناخ؛ والفجوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان التي تبتلى بتخلف النمو–تتطلب المزيد من التضامن، والإصلاح العاجل للمنظمة وتكييف هيئاتها وعملياتها للسياق الدولي الجديد.

وبالتالي فان بلدي، توغو، سيؤيد تأييدا جازما عملية إصلاح الأمم المتحدة، على النحو المحدد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون ”عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة“. وفي الواقع، يجب علينا بلا ريب أن نؤكد من جديد على مبادئ أساسية ومثل عليا بعينها هدت الآباء المؤسسين للأمم المتحدة. ويجب أن نضع استراتيجيات وأساليب عمل أكثر جرأة وأفضل تكيفا على نطاق وجدية المشاكل التي لا يمكن تسويتها إلا في سياق هذه المنظمة، التي تشكل رمزا للتضامن والأخوة فيما بين الدول والشعوب. ويلزمنا أن نتابع ونصعد مكافحتنا للفقر والجوع، وعدم توفر التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال، والمرض، وتدهور البيئة، والصراعات المدمرة والفتاكة.

واغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة توغو وشعبها، كي أعرب عن عميق امتناننا وشكرنا لمجتمع الدول الممثلة هنا على العديد من التعبيرات عن التأييد لبلدنا

والتعاطف معه بعد الوفاة المفاجئة للرئيس غناسينغبي إياديما وفي سياق الصعوبات التي واجهتها توغو عقب وفاته.

ولحسن الطالع، خرجت توغو من فترة الاضطرابات وعدم الاستقرار تلك. ويسود الآن الهدوء والسكينة ويعدان بعهد جديد من الأمل لبلدنا. وفي الواقع، بالرغم من التوتر والعنف اللذين وسما العملية الانتخابية، فان توغو استمرت منذ ذلك الوقت تحرز التقدم الملموس في التنظيم السلمي لحياتها الاجتماعية والسياسية. وأنشأ ممثلو جميع المذاهب السياسية والمجتمع المدني بالترافق حكومة للوحدة الوطنية. وعلاوة على ذلك، وفقا لرغبتنا في الانفتاح والحوار، بدأنا إجراء مشاورات مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني في توغو بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء والتعبئة في إدارة عملية المصالحة الوطنية وفي الجهود الرامية إلى كفالة عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. وتشير المشاورات أيضا إلى بداية حوار سياسي سيمكننا، من خلال الجهد المشترك، من الاتفاق على الإصلاح الانتخابي، وإعادة تنظيم الهيئات والمؤسسات التنظيمية، ومراحل الانتخابات التشريعية وجدولها.

إن ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتجسيد قيم الديمقراطية وممارساتها، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في صميم الالتزامات الـ٢٢ التي اتفق عليها بلدي مع الاتحاد الأوروبي في ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٤. كما أنها تشكل الأساس ذاته لعملنا ولمطالب زملائي المواطنين وتوقعاتهم. وبالتالي فإننا، فورا بعد إنشاء الحكومة، اتخذنا تدابير ومبادرات جريئة في مختلف القطاعات.

وأنشئت لجنة تحقيق وطنية مستقلة خاصة للتحقيق في أعمال العنف والتخريب التي ارتكبت خلال العملية الانتخابية. وعلى نحو مماثل، تعاونت سلطات توغو على جميع المستويات مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي كلفت بمهمة النظر في أعمال العنف والمزاعم بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت بين ٥ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. وسيتم النظر في استنتاجات البعثة وتوصياتها، التي اعتقد بأنها ستكون مفيدة وواعدة بالخير، بروح العقل المنفتح وبهدف تصويب مجالات الضعف المحتملة حتى لا نشهد أبدا مرة أخرى أعمال العنف في الانتخابات التي ستجرى في المستقبل في توغو.

وفي محاولة لاستعادة الهدوء والتخفيف من حدة التوتر، تم إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين للاشتباه في تورطهم في أعمال العنف وارتكاب الفظائع ونهب الممتلكات والسطو على المباني أثناء الانتخابات، ومسؤوليتهم عن هذه الأعمال. كذلك بدأنا لتونا برنامجا واسع النطاق لإصلاح النظام القضائي بهدف تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الجمهورية.

واليوم نؤكد مجددا أن الديمقراطية تحفز على انسجام التنمية الاجتماعية الاقتصادية واستدامتها في توغو. ومن مسؤوليات الهامة حكومة توغو في هذا الصدد التزام الفعالية والشفافية في إدارة شؤون العاصمة واحترام حقوق الإنسان.

بيد أن من الواضح أن ديمقراطية توغو الفتية بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي يعين على ترسيخ جذورالديمقراطية وتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة ثانية عن امتنان شعب توغو للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مساعدتهما لتوغو خلال هذه الفترة الحرجة.

إن بناء دولة يسودها حكم القانون عملية طويلة الأجل، وهو يتحقق تدريجيا ويتطلب التوطيد في كل خطوة. وينطبق هذا على جميع الديمقراطيات العظيمة. وأدعو لذلك جميع شركائنا في التنمية إلى دعم توغو في مسيرتها الصامدة التي لا رجوع عنها، نحو إقامة دولة ديمقراطية مستندة إلى القانون يمارس فيها جميع التوغوليين حقوقهم الأساسية

ممارسة كاملة ويمكنهم العمل والتفكير والإبداع في حرية تامة.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة ثانية على مزايا التضامن الدولي، ولا سيما بين البلدان المتمتعة بالرخاء والبلدان النامية. والواقع أننا نعيش في عالم متزايد الترابط، يواجه تهديدات وتحديات متعددة. ولا تستثني هذه التهديدات أي دولة مهما كانت كبيرة أو صغيرة، بل تحتم علينا اتخاذ إجراءات منسقة ومتحدة وخاصة في المواقف التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

إن أفريقيا بصفة خاصة لا تزال منطقة تكتنفها الصراعات والقلاقل، مما يؤدي لتفاقم مشاعر العجز والشقاء في أوساط شعوبنا. ونحن نرحب باشتراك المجتمع الدولي ودعمه، ولا سيما في كوت ديفوار ومنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب بالبوادر المشجعة في عملية السلام في بوروندي. بيد أننا ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى أن يظلا ملتزمين جانب اليقظة والهمّة في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيق، الذي يتحرك بلده صوب الاستقرار وإنجاز العملية الانتخابية.

ولا بد لكوت ديفوار من العودة سريعا إلى طريق السلام والوئام، لكي تقوم بدور رئيسي في الجهود المبذولة من أجل التكامل السياسي والاقتصادي في غرب أفريقيا.

ولكننا نرى من الحكمة أن نتخذ إجراء في الوقت المناسب للتصدي لأسباب تلك الصراعات، بدلا من التدخل في وقت لاحق لمعالجة تداعياتها التي كثيرا ما تكون مدمرة. وينبغي لذلك أن نتدبر سويا كيفية التصدي للأسباب الجذرية لتلك الحالات.

ويدفعني هذا إلى أن أتقدم باقتراحين لكي تفكر فيهما الجمعية العامة.

أولا، فيما يتعلق بالمؤسسات، يجب أن تقيم أفريقيا مؤسسات ديمقراطية من نوع جديد، مؤسسة على قيمة الحوار والبحث المستمر عن حل توفيقي وتوافق في الآراء، أقرب إلى تقاليدنا في المناقشة منه إلى فرض لقرار الأغلبية.

ثانيا، يلزم أن نعزز قدرات الإدارة لدى الدول التي لا تزال إدارتها ضعيفة، بغية تحسين نوعية الخدمات العامة والإدارية وفعاليتها، مما يجعل الدولة في خدمة مواطنيها.

وأرجو أن تعزز منظمتنا إجراءاتها لجعل الإدارات الوطنية أكثر فعالية وأيسر في الوصول إليها من جانب المواطنين. وبذلك تواصل الأمم المتحدة تحقيق رسالتها كمحفل لا بديل عنه للحوار والتضامن في خدمة البشرية ورفاه الشعوب وصون السلام والأمن الدوليين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.